مركز الرأي للدراسات

"اتجاهات أعضاء مجلس الأمّة الأردنيّ نحو التنمية السياسية"

(دراسة إحصائية تحليلية)

د. محمد كنوش الشرعة

مدير مركز الدراسات الاردنية

استاذ العلوم السياسية- جامعة اليرموك

2005

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية في الأردن، من خلال معرفة وتحليل أثر متغيرات: الجنس، الانتماء السياسي والحزبي، المؤهل العلمي، مكان الإقامة، العُمر، المهنة قبل العمل النيابي، على توجهات عينة الدراسة.

تتكوّن الدراسة من جزأين: الأول؛ الجانب النظري؛ حول مفهوم التنمية السياسية وأهدافها وأدواتها ومجالاتها وتحدياتها. والثاني دراسة ميدانية استخدم فيها المنهج الإحصائي التحليلي، من خلال تصميم استبانه مكوّنة من قسمين: القسم الأول شمل متغيرات الدراسة، وشمل القسم الثاني سبعة (مجالات/مؤشرات) لقياس توجهات تلك العيّنة، هي(مفهوم التنمية، أهدافها، وسائل تحقيقها، تحدياتها، والعوامل المؤثرة بها).

ووزعت الاستبانة على جميع أعضاء مجلس الأمة المكوّن من 165 عضواً، (110نواب و55 عيناً)، عاد منها107. وتم استبعاد 14 استبانه لعدم وضوح الإجابة، فتوفرت93 استبانه للتحليل الإحصائي، حيث تبيّن أن هناك تكراراً لجميع المؤشرات وبدرجة عالية نحو التنمية السياسية لدى أعضاء مجلس الأمة الأردني. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها أن عينة الدراسة كانت على درجة عالية من الإدراك لمفهوم التنمية السياسية، وقدمت عدداً من التوصيات.

Abstract

The Attitudes of the Members of the Jordanian Parliament towards Political Development:
A Statistical *Analysis*

This study aims at investigating and highlighting the attitudes of members of the Jordanian Parliament towards political development through the followings independent variables: Sex, Political Orientation and Affiliation, Academic Degree, Place of Residence, Age, Profession before parliamentary work on the attitudes of the study sample.

The Study consists of two parts. The first part focuses on the theoretical concept of the political development, its aims, tools, scopes and challenges. The second part focuses on field study using a statistical analysis to measure the relationship between the dependent variable and the independent ones. A questionnaire was designed and distributed to the subjects of the study which consisted of 165 member (110) parliament member and (55) senators. Only (107) questionnaires returned back, 14 questionnaires were excluded because they were not clear. There were 93 questionnaires available for a statistical analysis.

The study concluded that there are high degrees of frequencies for all indicators towards political development for parliament members of Jordanian parliament. The results of this study also indicate that the subjects of the study have high perception towards political development. Moreover, the study presented a number of recommendations

"اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردنيّ نحو التنمية السياسية"

مقدمـة:

تعتبر التنمية السياسية حقلاً من حقول العلوم الاجتماعية والسياسية؛ التي أحدثت تحولات اقتصادية في مجتمعات دول العالم، حيث شملت عملية التغيير كافة النظم السياسية والاقتصادية التي نشأت وتطورت في الدول الغربية؛ إبان القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين،حيث شغلت قضية التنمية السياسية الكثير من الباحثين وصانعي القرار السياسي وما تزال!. حيث تعدُّ التنمية في أبسط مفاهيمها تفادياً للتخلُّف وإعداداً للتطوّر والتقدم، كما أنها تهدف إلى تحقيق كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية الواردة في المواثيق الدولية للأفراد والشعوب، وهي مفهوم؛يتأثر بتغيُّر المفاهيم العالمية.

تعدُّ التنمية السياسية قضية تنموية مهمة،ورافداً مُستحدثاً في علوم: السياسة، والاقتصاد والاجتماع،حيث شهد العالم تحولات سياسية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفرُّد الولايات المتحدة الأمريكية بتزعُّم وقيادة العالم، كما دفعت أحداث حرب الخليج الثانية،الكثير من الدول النامية - الدول العربية خاصةً- ومنها الأردن إلى تبنّي مفهوم التنمية السياسية.

تقتضي التنمية السياسية بالمنظور الغربي؛ حدوث تحوّل من مجتمع تقليدي إلى مجتمع ديمقراطي تسوده التعددية السياسية، وإطلاق الحريات العامة وإقامة النظم البرلمانية، والفصل بين السلطات، وتداول السلطة وسيادة القانون، واقتصاد السوق الحر؛ وهي عملية تطوّر ونقلة نوعية من حال إلى أفضل منها؛ تحقيقاً لنقلة حضارية وارتقاءٍ إلى مستوى الأمم المتقدمة.

ولِما للتنمية السياسية من آثار إيجابية كبيرة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فقد أُخذت عملية التحوّل على محمل الجدّ، ومن هذا المنطلق؛ فهي بحاجة إلى مساهمة كافة مؤسسات الدولة-الرسمية منها والشعبية- خصوصاً مجلس الأمة؛ لأنه يمثّل كافة أطياف أبناء المجتمع، ومؤسسة تشريعية ورقابية في هذه العملية.

أهمية الدراســة:

جاءت هذه الدراسة لتكشف عن واقع التنمية السياسية وأهدافها ووسائلها؛ وتوضيح مدى مساهمة مجلس الأمة الأردني في خلق الفرص المواتية لتحقيق التنمية السياسية؛ وتحديد التحديات التي تواجهه في هذا الدور، ووضع الخطط الكفيلة بمعالجتها، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى إدراك أعضاء مجلس الأمة لمفهوم التنمية السياسية من خلال أدواتها وأهدافها وغاياتها، ومدى وعيهم السياسي، والدور المطلوب من السلطة التشريعية لتعزيزها.

أهـداف الدراسة:
تهدف الدراسة إلى التعرّف على:
1. اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو تحقيق التنمية السياسية.
2. مدى فاعلية مجلس الأمة في تحقيق التنمية السياسية.
3. واقع التنمية السياسية في الأردن من خلال تقصّي سُبل تحقيق التنمية السياسية.
4. التحديات التي تواجه مجلس الأمة في تحقيق هذه المهمة.

5. أهم التحديات التي تواجه عملية تحقيق التنمية السياسية في الأردن.

فرضية الدراسة:
تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:"أن أعضاء مجلس الأمة يلعبون دوراً هاما كسلطة تشريعية في تعزيز عملية التنمية السياسية في الأردن"، لذا اتجهت الدراسة لمعرفة اتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو تحقيق التنمية السياسية.

تساؤلات الدراسة:
تمثلت تساؤلات الدراسة؛ بالأسئلة التالية:

1. ما هي اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو التنمية السياسية تُعزى للعضوية؟.
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، المهنة السابقة، والدائرة الانتخابية/المنطقة؟.
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير التيار السياسي/الحزبي؟.
5. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير عدد سنوات العضوية بمجلس الأمة(الخبرة)؟.

مجتمع وعينة الدراسة:

مثلت عينة الدراسة أعضاء مجلس الأمة الأردني (الأعيان والنواب) وهي السلطة التشريعية الرسمية؛ والبالغ عدد أعضائها 165 عضواً (110 نـواب، و55 عضواً أعيـان)، حيث تم توزيع الاستبانة على جميع أعضاء مجلس الأمة، حيث عاد (33) استبانة من الأعيان من أصل (55)، وعاد (74) استبانة من النواب من أصل (110) أي أن (107) استبانه عادت من أصل(165)، كما تم استبعاد 14 استبانه غير صالحة للتحليل. علما بأن الاستبانة قد وزعت لأكثر من مرة على أفراد عينة الدراسة،ولمدة أربعة شهور ولم يعد منها سوى النسبة المذكورة، وهي نسبة كافية حسب أُسس إجراء الدراسات الميدانية. لذا أصبح العدد النهائي للاستبيانات 93 استبيان، تمثل نسبة 65% من عدد أعضاء مجلس الأمة تقريباً، حيث تم التعامل معها كعينة للدراسة، بغية الوصول إلى نتائج ملموسة.

منهجية الدراســة:

اعتمدت الدراسة على الإطار النظري الخاص بمفهوم وأهداف التنمية السياسية من خلال استخدام منهج التحليل الوصفي والمنهج المؤسسي، كون الظاهرة المرصودة للدراسة هي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي الأردني المتمثلة بمجلس الأمة. كما تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي لهذه الدراسة الميدانية، لإحصاء وتحليل الآراء الواردة بالاستبيانات، وقد قام الباحث بتفريغ البيانات الواردة بالاستبيانات، وإدخالها بالحاسوب باستخدام الرزمة الإحصائيــة(SPSS)، حيث تم اعتماد النسب المئوية، والانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، وتحليل العوامل.

أداة الـدراسـة:

استخدم الباحث استبانه تم تصميمها خصيصاً لأغراض جمع المعلومات لقياس اتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو التنمية السياسية، مكونة من 57 سؤالاً ؛ وزعت على سبعة محاور رئيسة خاصة بالدراسة، بحيث تم ترتيب الأسئلة للحصول على معلومات أكثر دقة كما يلي:

1. مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها؛ شملتها الأسئلة (1-9).
2. أهداف وغايات التنمية السياسية؛ شملتها الأسئلة (10-17).
3. وسائل تحقيق التنمية السياسية؛ شملتها الأسئلة (18-28).
4. الانتخابات والمشاركة السياسية؛ شملتها الأسئلة (29-37).
5. دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية؛ شملتها الأسئلة (38-43).
6. البيئة الدولية والتنمية السياسية؛ شملتها الأسئلة (44-49).
7. تحديـات التنمية السياسية؛ شملتها الأسئلة (50-57).

صدق وثبات الأداة:
بعد الانتهاء من تصميم الاستبانة وقبل توزيعها على مجتمع الدراسة، قام الباحث بعرض الاستبانة على (12) محكّماً من ذوي الاختصاصات المختلفة لإبداء الرأي حول صياغة الفقرات وملاءمتها، وحذف أو إضافة أي فقرة يرونها مناسبة؛ وأخذ الباحث بملاحظات المحكمين حيث تم تعديل الفقرات حسب ما رأوه مناسباً وبذلك أصبحت الاستبانة صالحة لغايات إجراء الدراسة.

لقياس ثبات الأداة قام الباحث بتوزيع عينة استطلاعية على مجموعة من أعضاء المجلسين بلغ عددها (30) استبانه، وقام الباحث بحساب معامل الاتسـاق الداخلي (كرونباخ) حيث بلغت قيمته(0.928) وهي نسبة عالية.

الدراسات السابقة:
يعود الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى أواسط القرن الماضي، وإن كانت بوادره الأولى قد ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت البحوث والمؤلفات في هذا المجال في أوائل السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث زاد اهتمام الباحثين الغربيين في مجال التنمية السياسية ونشر العديد من الدراسات المتعلقة بهذا المجال.حيث أن هناك دراسات تناولت موضوع التنمية السياسية من خلال إبراز دور المجتمع المدني فيها بحيث اعتبرت تفعيل المجتمع المدني ومؤسساته من شأنه أن يدعم عملية التنمية السياسية للوصول إلى نظام ديمقراطي متطوّر.

أ. الدراسات الأجنبية في هذا المجال:
1. دراسـة واينـر(Weiner)؛ وهانتنـجتون(Huntington)، عـام 1987م؛ بعنـوان "Understanding Political Development" والتي ركّزت على أبعاد التنمية السياسية في الدول النامية، فشملت أهداف وغايات التنمية السياسية؛ وأهمية المشاركة السياسية في نجاح عملية التنمية السياسية.كما تناولت الدراسة التغيُّر السياسي وانعكاساته في التنمية السياسية، وأهم الآليات التي من شأنها دفع عملية التنمية السياسية نحو التقدم والتطوّر في البلدان النامية[1].

1. Myron Weiner, and Samuel Huntington, (ed), "Understanding Political Development, Boston, 1987.

2. في دراسة أخرى لهانتنجتون (Huntington)، بعنوان" Political Order in Changing Society" عام1968، حيث توصل إلى أن "المجتمع المدني هو الذي يحقق الأمن والاستقرار السياسي من خلال مؤسساته التي تنظّم المشاركة السياسية، وتمنع الصراع والتصادم والفساد وتتيح فرصة أوسع للمشاركة الجماهيرية في وضع السياسات العامة على أسس ديمقراطية"[1].
3. دراسة كل من لوسيان(Lucian)، و فيربا (Verba) عام 1972: والتي توصلت إلى أن "موضوع الثقافة السياسية" هو أهم محددات التنمية السياسية؛حيث يشكل عاملاً مهماً في دفع عملية التنمية السياسية أو عاملاً مناهضاً لها حسب طبيعة تلك الثقافة السياسية السائدة في المجتمع؛ سواء أكانت حديثة أم تقليدية[2].
4. دراسة ريتشارد هجوت(Higgott): حيث يرى أن الحداثة والراديكيلية مختلفتان في أصليهما الفكري والمنهجي، لكن هناك قواسم مشتركة تجمع بينهما ينبغي التركيز عليها وإبرازها وتوظيفها بما يخدم التنمية السياسية (نظرياً ومنهجيا وفكرياً) للوصول إلى تنمية سياسية إيجابية من خلال تلك القواسم المشتركة[3].
5. دراسة جوزيف لابالومبارا(Lapalompara) ، حيث أكد فيها على دور الطبقة الوسطى في تقرير عملية التنمية السياسية من خلال دفع قوى المشاركة السياسية إلى ساحة العمل، مما يؤدي إلى تطوير وتشجيع القطاع الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى التطور التدريجي نحو التنمية السياسية في الدول النامية[4].

ب. الدراسات العربية في هذا المجال:

بدأ اهتمام الباحثين والمختصين العرب؛في مجال التنمية السياسية بأواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وقد ظهرت العديد من الدراسات بهذا الشأن؛ نذكر منها: دراسة كل من: محمد عابد الجابري عام 1993م بعنوان "إشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي" ، ودراسة سعد الدين إبراهيم عام 2000م بعنوان "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ودراسة أحمد الصبيحي عام 2000م بعنوان "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، حيث بينت هذه الدراسات:

1. أهم الصعوبات التي تواجه التحوّل الديمقراطي والتحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية في الوطن العربي.
2. أهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز وتفعيل التحوّل الديمقراطي في المجتمعات العربية والتي هي هدف للتنمية السياسية.
3. دور مؤسسات المجتمع المدني الهام والفعّال بعملية التنشئة السياسية لأفراد المجتمع.

ومن بين الدراسات العربية في هذا المجال؛ دراسة كل من:

1. دراسة نصر محمد عارف بعنوان "نظريات التنمية السياسية المعاصرة"(دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي)، حيث توصلت الدراسة إلى اعتبار النمو الاقتصادي جوهرا للتطور والنمو؛ وأن التنمية السياسية عامل جوهري يساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة[5].
2. دراسة د.أحمد وهبان؛ بعنوان "التخلّف السياسي؛ وغايات التنمية السياسية": وقد ركزت الدراسة على ظاهرة التخلف السياسي؛ من حيث(السمات، والأسباب)، وعرّفت التنمية السياسية ومفهومها وغاياتها[6].

---

2. Samuel Huntington –Political order in the changing Society-new Haven: Yale University Press, 1968.

3. Pye Lucian and Sidney Verba, Political Culture and Political development New Jersey Princeton University, Press 1972.

4. Richard A. Higgott, "Political development theory", Rutledge, London, 1989.

5 . Josef Lapalombara, (ed), Bureaucracy and Political Development, Princeton University .press, Princeton, 1963.

1. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة(دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي- الدار العالمية للكتاب الإسلامي- الرياض- 1994م.

2. د. أحمد وهبان،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية(رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث- جامعة الإسكندرية/كلية التجارة- مصر-2000م.

3. دراسة د.عبد الحليم الزيات؛ (التنمية السياسية)"دراسة في الاجتماع السياسي 2002م: وقد توصّلت الدراسة أن التنمية السياسية في التراث العربي لا تزال تمثل الجانب المهمل في دراسات التنمية، مما يؤثر سلباً على الفكر التنموي العربي. وقد أكد ت الدراسة على أن التنمية السياسية شرط أساسي لنجاح التنمية الاقتصادية الشاملة، من حيث تهيئة الظروف والمناخ السياسي الملائم؛ والكفيل بتنشيط الاقتصاد القومي، ويأتي ذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن والنظام الوطني[1].

أما على صعيد الدراسات المحلية التي اهتمت بقضية التنمية السياسية في الأردن:
فقد بدأت الفكرة بالتزايد؛ منذ عام 1989م على أثر مرحلة التحوّل الديمقراطي؛ والتي تناولت بمجملها بعضاً من جوانب التنمية السياسية. ومن هذه الدراسات:
1. دراسة مازن الساكت/مركز الريادة للمعلومات 1997م، بعنوان "الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني": حيث ركزت الدراسة على دور الأحزاب في التنمية السياسية.
2. دراسة هاني الحوراني/مركز الأردن الجديد للدراسات؛ 2000م؛ بعنوان "النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الأردن": حيث تناولت الدراسة بعض مؤسسات المجتمع المدني ممثلة بالأحزاب والنقابات المهنية؛ ودورها في التنمية السياسية.

وقد توصلّت الدراستان؛ إلى"أن دور مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية ونقابات ما زال دوراً هامشياً في عملية التنمية السياسية"، وذلك لعدة أسباب من أهمها:(الموروث الاجتماعي، والثقافة السياسية السائدة).

ومن خلال مراجعة الباحث للدراسات السابقة، استنتج ما يلي:
1. جاءت غالبية الدراسات حول التنمية السياسية بشكل غير مباشر، وأخذت مناحٍ عدة منها الاجتماعي ومنها الاقتصادي، ومنها النظري.
2. لم تكن كافة الدراسات المطروحة ذات طابع تخصصي بالتنمية السياسية، بل كانت تحيط بجانب ملازم لجوانب التنمية السياسية ضمن التنمية الشاملة.
3. لم تتطرق الدراسات السابقة إلى السلطات السياسية التشريعية، والرقابية ذات التأثير الأكبر في عملية التنمية السياسية.
4. كافة الدراسات السابقة التي تم مناقشتها؛ نحت منحى نظرياً غير تطبيقي، مما يؤكد وجود ثغرات لم تغطَّى بالجانب التطبيقي.

لذا جاءت هذه الدراسة التطبيقية التحليلية الإحصائية؛ لتغطية حاجة ملحّة؛لم تتطرق لها الدراسات السابقة فيما يتعلّق بدور: "السلطة التشريعية في قضايا التنمية السياسية"، بحيث ركّزت على أهم العوامل المؤثرة في دور(مجلس الأمة) في تحقيق عملية التنمية السياسية كونه أحد المؤسسات الرسمية والتشريعية في الدولة، ويمثل كافة فئات المجتمع، وتبيان دوره، والتحديات التي تواجهه، ووضع الحلول الناجعة لمواجهتها.

3. د.عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية(دراسة في الاجتماع السياسي)، دار المعرفة الجامعية- القاهرة- 2002م.

الإطــار النظــري

تمهيد:
اشتمل الإطار النظري للدراسة على مفهوم التنمية السياسية وأهدافها وغاياتها والتحديات التي تواجهها، كما اشتمل على دور مجلس الأمة في تعزيز التنمية السياسية كأداة من أدوات التنمية السياسية في الأردن.

أ. مفهوم التنمية السياسية:

هناك عدة مفاهيم تتداخل مع مفهوم التنمية السياسية كالإصلاح السياسي، والتحديث والتقدم السياسي، ويعتبر التمييز بينها أمراً صعباً، كونها تتناول مواضيع متقاربة، تتعلق برفع كفاءة النظام السياسي، وحل مشكلاته، وتفعيل الحياة السياسية، حيث ترتبط كافة المفاهيم بدوافع التغلُّب على المشكلات التي تواجه النظام السياسي، من خلال إحداث تغييرات في هيكله، تعتمد على التقييم والمتابعة وتحسين وسائل العمل. ويرتبط مفهوم التنمية السياسية بتطور أدوات المعرفة من تقنيات حديثة، تهتم بمنجزات الاقتصاد. ومن هنا يأخذ مفهوم التنمية السياسية عدة أبعاد تتداخل معاً وتسعى لإحداث عملية التطوير الشامل، في الحياة السياسية لتعزيز القدرات، وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة، للمجتمع ونقله لمستوى أفضل[1].

تُعتبر نظرية التنمية السياسية أحد موضوعات علم السياسة، وتمثل العلاقة بين المجتمع والعلم، فالتنمية بجميع فروعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تشكل بواعث لدراسة العالم الخارجي والعلاقة الممكنة؛ فهي حقل معرفي يعكس نظرة المجتمع الغربي تجاه المجتمعات الأخرى ومدى توافقها معه ومنهجه في دراستها[2].

وقد ظهر مفهوم التنمية السياسية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية؛حيث برز هذا المفهوم كمتطلب من أحد المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم انتقل إلى علم السياسية منذ ستينات القرن الماضي على أيدي رواد لجنة السياسات المقارنة؛ التي أخرجت سلسلة مكونة من سبعة مجلدات تحمل عنوان "التنمية السياسية" ساهم فيها كل من بايندر(Bineder)، و كولمان (Coleman)، و لابالومبارا(Lapalompara)،و لوسيان(Lucien)؛ و فيربا(Verba)، ووايـنر (Weiner)[3].

إلا أنه ليس ثمة اتفاق بين الباحثين حول "مفهوم التنمية السياسية"، حيث أن معظم التعريفات التي قُدِّمت للتنمية السياسية جاءت من علماء وباحثين ينتمون للمجتمعات المتقدمة، وبالتالي فإن تلك التعريفات لم تعالج الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث بكافة جوانبه، فقد أغفلت بعض الجوانب والظواهر.
ومن التعريفات التي قدمت للتنمية السياسية ما يلي[4]:-

1. تعريف لوسيان (Lucien): حيث عرّفها أفضل تعريف، بأنها:"عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية".فالتنمية السياسية عند لوسيان "هي مقدمة للتنمية الاقتصادية، وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية، وتحديث سياسي، وتنظيم للدولة القومية، وهي تنمية إدارية وقانونية، وتعبئة ومشاركة جماهيرية، وبناء للديمقراطية ، واستقرار وتغير منتظم كجانب من جوانب عملية التغير، وهي"إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة"[5].
وبذلك قدّم لوسيان تصوراً شاملاً ومبسطاً لمفهوم التنمية السياسية على المستوى النظري والتطبيقي.

1.ريتشارد هيجوت،نظرية التنمية السياسية،ترجمة حمدي عبد الرحمن،محمد عبد الحميد،المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1،عمّان، 2001،ص(43-49)
2. المرجع نفسه، ص.179
1. نصر محمد عارف،نظريات التنمية المعاصرة(دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظار الحضاري الإسلامي)،ط2،الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض- 1994-ص.231
2. أحمد وهبان،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2003- ص105.
3. نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.233

2. تعريف جيمس كولمان(Coleman): الذي قدّم منظورات ثلاثة لتحديد معنى التنمية هي[1]:
أ. المنظور التاريخي، والذي يعتبر عملية التنمية؛ "عملية تاريخية من خلال تجربة المجتمع الأوروبي التاريخية".
ب. المنظور النمطي، وينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات التقليدية مقابل الحداثة؛ والصناعية مقابل الزراعة.
ت. المنظور التطوري، والذي يعتبر أن التنمية عملية دائمة لا تنتهي؛ حيث يمثل المجتمع الأوروبي نموذجاً لتطورها.
3. تعريف هانتنجتون(Huntington) فقد حدد مؤشرات للحداثة السياسية دون أن يقدم تعريفاً للتنمية السياسية.حيث يرى أن مقومات الحداثة السياسية تتمثل بما يلي[2]:
أ. ترشيد السلطة؛ (تمارس الدولة سلطتها استناداً إلى أسس رشيدة، ودستور مسبق).
ب. الفصل بين السلطات كضمان لاستقلالية عملها.
ت. المشاركة السياسية؛ بتشجيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية سواء باختيار حكامهم على المستويين المحلي والقومي؛ أو التأثير في عملية صنع القرار السياسي.
ث. النمو السياسي؛ هدفه الاستقرار، من خلال تأسيس المنظمات والإجراءات السياسية؛ ولقياس ذلك التأسيس يعرض هانتنجتون أربعة أزواج من المعايير هي[3]:
(1) المرونة – مقابل الجمود.
(2) التعقد - مقابل البساطة.
(3) الاستقلال الذاتي في مقابل التبعية.
(4) الائتلاف - مقابل الفُرقة.
4. تعريف باكنهام (Pakingham): الذي يرى أن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي.
وخلاصة القول أن هناك مفهومان للتنمية السياسية؛ سادا بعد الحرب العالمية الثانية هما[4]:
أ. المنظور الاشتراكي: يدعو لربط التحديث السياسي بالبعد الاقتصادي؛ وتحرير واستقلال الاقتصاد من التسلط الفردي الناجم عن الملكية الفردية؛ وتحقيق الملكية الجماعية؛ بحيث يكون مركز السلطة بيد الحزب الواحد. وهو منظور انتهى بانهيار المنظومة الشيوعية في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.
ب. المنظور الغربي: يدعو لربط التنمية السياسية بالحياة الحزبية وإطلاق الحريات؛ وضمان حقوق(التملك؛ العمل؛ حرية التفكير)؛ التجمع وتأسيس المعارضة؛ وإقامة النظم البرلمانية القائمة على التعددية السياسية والفكرية، والفصل بين السلطات؛ وتداول السلطة.

ونلخّص ما سبق، بأن التنمية السياسية تعني: (قدرة النظام السياسي والمؤسسات السياسية القائمة على التكيّف مع المتغيرات المجتمعية الداخلية؛ ومتغيرات الدول الخارجية؛ ذلك التكيُّف الذي يبنى على مقداره، ومدى نجاحه؛ أساس فشل النظام؛ أو نجاحه وإبداعه وتطوره).

ب. أهداف التنمية السياسية:

من الملاحظات الأساسية في الوقت الحالي وبفعل العامل التكنولوجي تزايد إيقاع التغيّر الذي يصيب بنية المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة تزايداً كبيراً، وهو الأمر الذي يستدعي مواجهة هذا التغيّر بأنماط تكيّف متسقة في إيقاعها مع إيقاع التغيّر، وحيث أن التنمية السياسية تمثّل

---

4. المرجع نفسه، ص(232-233).
1. أحمد وهبان، مرجع سابق، ص(107- 109).
2. نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.234
3. محمد القطاطشة، مصطفى العدوان، التنمية السياسية في الأردن ,منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية في الأردن,عمّان, 2004,ص.8

استجابة لإيقاع التغيّر وأداة من أدوات التكيّف، فإن الاتساق بين البعدين يمثل شرطاً ضرورياً لنجاح التنمية السياسية.

تختلف أهداف التنمية السياسية من مجتمع لآخر؛ وذلك لتأثرها بظروف البيئة المحيطة على صعيد النظام السياسي والاقتصادي؛ والظروف التاريخية التي تمر بها الدولة؛ والثقافات السائدة. لذا سنحاول تحديد أهم أهداف التنمية السياسية بشكل عام؛ لتكون أهدافاً عامة لكل المجتمعات بعيداً عن اختلاف الانتماءات الثقافية والحضارية لهذه المجتمعات وأهم هذه الأهداف[1]:

1. الديمقراطية والحريّـة: تعتبر الديمقراطية هدفاً أسمى لكافة الأمم والمجتمعات، وتعني الديمقراطية في أوسع مفاهيمها: "حكم الشعب لمصلحة الشعب"؛ ويقوم جوهر الديمقراطية على اختيار الأمة لحكامها؛ وخضوع السلطة للإرادة الشعبية؛ ويتمثل ذلك بعدة إجراءات منها: (إجراء انتخابات حُرّة؛ وتعددية سياسية، وسيادة حكم القانون).
2. الاستقرار السياسي: يقوم الاستقرار السياسي على تحقيق استقرار المؤسسات السياسية - الحكومية وغير الحكومية- وتجنب ظهور العنف؛ سواء على صعيد الحكومة أو أفراد المجتمع بتحقيق الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المستقر.
3. فعالية السلطة السياسية(علاقة وترشيد عملية صنع القرار السياسي): تُعتبر السلطة السياسية باعثاً وموجِّهاً رئيسياً للتنمية السياسية. فهي العاملة على رعاية مطالب الأمة وتنفيذها، لذا تُعد فعالية هذه السلطة وكفاءتها من أهم أهداف التنمية السياسية، إذ أنه بدون سلطة فعالة وعملية رشيدة في صنع القرارات فإن عملية تحقيق أهداف التنمية السياسية ستكون صعبة بشكلٍ عام. فالسلطة الفعالة هدف ووسيلة بنفس الوقت لإنجاز عملية التنمية السياسية.
4. الوحدة الوطنية وتعزيز المواطنة: يعدُّ هدف "تحقيق الوحدة الوطنية والمواطنة" من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها خاصة في دول العالم الثالث؛ نظراً لنشأة هذه الدول وعدم مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية في تقرير حدود هذه الدول ومدى سيادتها، مما خلف مشكلة اندماج ووحدة الفئات المكونة لهذه المجتمعات. وترسيخ مفهومها في نفوس كافة أفراد العنصر البشري وذلك يعني بناء الدولة القومية.
5. العدالة الاجتماعية: تسعى المجتمعات كافة؛ لتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية من خلال ضمان حقوق متساوية للمواطنين؛ والعمل على عدم استئثار فئات معينة بالسلطة أو الخدمات، وأن يتم توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً للدخل القومي، بحيث تستفيد منه كافة قطاعات المجتمع، والحد من ظهور الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع التي تؤدي إلى التوتر وعدم الاستقرار.
6. إضفاء الشرعية على السلطة السياسية[2]:باستنادها إلى نظام قانوني (دستور) مسبق ينظّم العلاقة فيما بينها وممارستها وتداولها.

ج. <u>التنميـة السـياسية في الأردن</u>:

إن عملية التنمية السياسية في الأردن يجب أن تتعامل مع الواقع الأردني كمنطلق، حيث تبدأ العملية في تحديد معطيات الواقع القائم، والتعرّف على أسباب التخلّف فيه، ورفع شعار التنمية السياسية يقصَد به التغيير والإصلاح، والبرلمان والحكومة هما الجهتان الأكثر مطالبة بالإصلاح، وأن إصلاح هاتين

1. محمد القطاطشة، مصطفى العدوان، مرجع سابق ص(62-65).
1. محمد طه بدوي، النظرية السياسية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1996- ص.205

المؤسستين سيعتمد أساساً على إصلاح قانون الانتخاب وقانون الأحزاب لأنهما الدعامتان الرئيستان لإحداث التغيير المنشود في النظام السياسي وفي النخب السياسية[1].

وتتوقف التنمية السياسية على الدور المؤثر للأحزاب، في التعبير عن المصالح المتميزة، والمتنافسة، وتمثيلها بأجواء ديمقراطية سليمة وفاعلة، حيث تعتبر الأحزاب السياسية قنوات وسيطة لتسهيل وتفعيل المشاركة السياسية، حيث يُقاس عُمق ومستوى التنمية السياسية؛ بدلالة حرية العمل السياسي للأحزاب، وقدرتها على التعبير عن مصالح المواطنين بشكل حقيقي.

ويعتبر المجتمع المدني المتطور حافزاً للديمقراطية، كمتغير من متغيرات التنمية السياسية، من خلال تشجيع مبدأ الحوار البناء، وقبول الرأي والرأي الآخر، وتقديم المصالح الوطنية على المصالح الفردية. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني المختلفة ؛ هي الرافد الأساس للقيادات السياسية المختلفة.[2]

كما أن الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية المختلفة تلعب دوراً بارزاً في عملية التنمية السياسية، من خلال تنظيمها، وهيكلتها، وبناؤها على أسس سليمة وصحيحة، تتوافق مع مفاهيم التنمية الشاملة، لتؤدي دورها في خدمة المجتمع سياسياً، وتنموياً[3].
ومنذ تسلم الملك عبد الله الثاني لسلطاته الدستورية عام 1999م؛ أعطى أهمية خاصة لتحسين مستوى الأداء الحكومي ورفع كفاءته ، وجاء طرح مفهوم التنمية السياسية في الأردن عام 2003م، حيث ظهر ذلك واضحاً في كتاب التكليف السامي الذي بعث به الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إلى رئيس الوزراء فيصل الفايز في 2003/10/22م؛ والذي أكد فيه الملك على أهمية التنمية السياسية بقوله: "نريد هذا التغيير الحكومي لنحقق أولوياتنا دون تردد أو وجل ودون تأخير؛وعلى رأس هذه الأولويات تأتي التنمية السياسية بكل أبعادها التي يشارك فيها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية حيث النزاهة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والعدالة والمساواة؛ ومشاركة فاعلة وحقيقية للمرأة الأردنية والشباب الأردني.

تلك التنمية السياسية التي تنبثق عنها أحزاب قوية موحّدة لتحقيق الأردن أولاً وعزته ومنعته دائماً، والديمقراطية التي تقوم على الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر؛ والإصلاح القضائي الذي يجسّد النزاهة والتجرّد وحماية الحقوق، والحرية المسئولة للصحافة التي تخدم أهداف الدولة الأردنية، وتعبّر عن ضمير الوطن وأهميته وتعكس إرادة الأردن وتطلعات أبنائه وبناته. والإعلام المهني المتمكن الذي يجسد رؤيتنا في التعبير القادر على التغيير والتأثير وليس الإعلام الخائف والعاجز والمتردد. الإعلام الذي يبرز دور الأردن عربياً وإقليمياً. فالتنمية السياسية التي ننشد تسعى إلى العلم والمعرفة للجميع وتعمل على إظهار هويتنا الإسلامية المشرقة والحضارية العريقة الجذور والقائمة على التسامح وحرية الفكر والإبداع المتميّز، وذلك في سبيل إبراز_الأردن دولة إسلامية نموذجية"[4].

إن التنمية السياسية المطلوبة هي التنمية التي تتضافر فيها كافة جهود فعاليات المجتمع والدولة؛ ليكون الأردن أولاً؛وإبراز دوره، فرؤية الملك تعني: أن التنمية السياسية يجب أن تخلق أدوات تحقيقها المجتمعية والسياسية، بنزاهة ومساءلة وعدالة وسيادة القانون، والمساواة والمشاركة الفاعلة لجميع شرائح المجتمع، وخلق أدوات التنمية السياسية الفاعلة.

---

1. محمد الحموري, "التنمية السياسية من أين نبدأ وكيف نبدأ", منشورات مجلة نقابة المحامين, عدد آذار, 2004م, ص(106).
2. المرجع نفسه، ص.67
3. المرجع نفسه، ص80-.81
1. كتاب التكليف السامي الموجه لحكومة السيد فيصل الفايز بتاريخ: 2003/10/22م

وهذا مؤشر لتوفر الإرادة السياسية الراغبة في تحقيق التنمية السياسية، وإدراكاً من القيادة السياسية بأهمية تحقيق التنمية السياسية في هذه المرحلة؛ ذلك لأنها جزء من عملية التنمية الشاملة، ولا بد أن تتأثر بها كافة القطاعات بصورة متناسقة لإحداث التنمية الشاملة. ولأنها مسألة ذات أهمية بالغة لإعادة دفع المسيرة الديمقراطية وتعزيز المؤسسات وتوزيع الأدوار فيها.

وقد أُنشئت وزارة التنمية السياسية لتُعنَى بتحقيق هذا الهدف، وقد بدأت الحكومة الأردنية بتوفير بعض الاستحقاقات التشريعية والإدارية والاقتصادية لهذا الغرض.وعلى ضوء الرؤية الملكية؛ وضعت وزارة التنمية السياسية في نيسان 2004م؛ خطة عمل إستراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية السياسية؛ التي عبّر عنها خطاب الملك[1]، والتي تسعى إلى إعادة بناء وإرساء الأردن مجتمعاً معاصراً، متطوراً، متسامحاً، منفتحاً، قوامه العدل والحق؛ من خلال تحقيق التنمية السياسية. مجتمعاً يسوده القانون وركيزته الحرية والعدالة الاجتماعية؛ وجناحاه الديمقراطية والاستقرار والأمن. وتعزيز الأردن نموذجاً حضارياً للدولة العربية الإسلامية الديمقراطية، ونموذجاً في التسامح والوسطية وحرية الفكر والإبداع والتميّز؛ وإبراز الهوية الوطنية الأردنية بعناصرها الإسلامية والعربية والإنسانية.

د- المشكلات والتحديّات[2]:
تواجه عملية التنمية السياسية عدة مشكلات وتحديات في الإدارة؛ من شأنها أن تعيق عملية التنمية السياسية، وتشمل التأثيرات المحلية والإقليمية والدولية،والتي من أهمها:-

1. ضعف الدور المطلوب من الأحزاب السياسية،حيث لا يزال موروث تقليدي بطروحاته وأساليب عمله، وغياب الدور الفعلي للأحزاب.
2. تركيز أغلب منظمات المجتمع المدني على المعارضة السياسية وإغفالها لدورها في المعارضة الحقوقية والمطلبية.
3. ضعف مبدأ التشاور فيما بين مؤسسات صنع القرار، بما يخدم المصلحة العامة.
4. ضعف دور مجلس الأمة في المساهمة بدعم وتنمية الحياة السياسية.
5. عدم إتاحة الفرصة لبعض التيارات السياسية للقيام بدورها في تعزيز التنمية السياسية.
6. استمرار تردد وإحجام الفئات الاجتماعية المختلفة عن العمل السياسي الحزبي المنظم.
7. عدم تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية المنصوص عليها في الدستور الأردني.
8. تقاعس الأفراد والجهات المختصة عن مواجهة ومجابهة (الإرهاب الفكري والسياسي وادعاء احتكار الحقيقة والتخوين والتكفير).
9. استمرار الازدواجية بين الدور المهني للنقابات وهيئات المجتمع المدني،وبين الدور السياسي للأحزاب والمعالجة الضعيفة لهذه الإشكالية.
10. استمرار حالة "التلميع السياسي" والعمل الفردي على حساب العمل الجماعي المنظّم.
11. عدم تفعيل القواسم المشتركة بين الميثاق الوطني ووثائق "الأردن أولاً" واللجان المنبثقة عنها.
12. تداعيات القضية الفلسطينية واستمرار تأثيرها على باقي الهموم الوطنية الأردنية.
13. تشكيك بعض الشرائح بتميّز وبروز النموذج السياسي الأردني بمحتواه الإنساني والاقتصادي والديمقراطي.
14. البيئة الثقافية وسيادة علاقات اجتماعية متخلفة.

هـ- أدوات التنمية السياسية:

1. وزارة التنمية السياسية، إستراتيجية وخطة عمل؛ لتحقيق التنمية السياسية في الأردن- عمّان- 2004- ص.1
2. المرجع نفسه- ص(2-3).

هناك أدوات كثيرة تؤثر في عملية التنمية السياسية بشكل سلبي أو إيجابي. فهناك العديد من الأدوات الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية التنمية السياسية؛ ومنها مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات والاتحادات ..الخ). بالإضافة إلى وسائل الإعلام؛ ومجلس الأمة؛ والجامعات، والثقافة السياسية، وهنا سيتناول الباحث أهم هذه الأدوات، موضوع الدراسة المتمثل بمجلس الأمة الأردني، ودوره في عملية التنمية السياسية وأهم التحدّيات التي تواجهه؛ وسبل معالجتها.

دور مجلس الأمة في التنمية السياسية:

يُعد البرلمان من المؤسسات المهمة في مجال التنمية السياسية فهو الممثل لإرادة الشعب والمعبّر عن مصالحه؛ حيث يقوم على قاعدة مشاركة المواطنين في جميع مراحل وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وممكن أن يلعب مجلس الأمة دوراً أساسياً ومتميّزاً داخل النظام السياسي؛ كونه أبرز المؤسسات الرسمية التشريعية والرقابية؛ التي تساهم في تحقيق متطلبات التنمية السياسية؛ من خلال المهام والواجبات التي يمكن أن يقوم بها ومنها[1]:

1 -إرساء وتهيئة الأرضية القانونية والشرعية لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي يمكن إدخالها على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك من خلال الدور التشريعي الذي منحه الدستور الأردني للبرلمان في المادة (92) منه؛ حيث حدد مراحل عملية تشريع القوانين بالاقتراح والإقرار والمصادقة والإصدار. وبالتالي فإن صلاحية التشريع للبرلمان تمكنه من رسم وصنع إطار السياسة العامة للدولة.

2 -إتاحة الفرصة أمام المواطنين لمشاركة أوسع في الحياة السياسية من خلال الانتخابات الدورية للبرلمان، فالانتخابات هي آلية الديمقراطية؛ كما تعد من أهم المقومات الرئيسية للتنمية السياسية.

3 -توسيع المشاركة الشعبية في السياق السياسي العام من خلال تمثيله لكافة الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؛ من أجل تحقيق التوافق بين مختلف فئات المواطنين ضمن إطار الدولة القومية الواحدة.

4 -تهيئة الواقع السياسي للتنمية السياسية؛ بتنظيم عمل المعارضة السياسية وتطوير دورها في النظام السياسي؛ وذلك بفتح المجال أمام المعارضة السياسية بترشيح ممثلين لها في الانتخابات التشريعية؛ وعدم استثناء أي جماعة سياسية من حق الترشيح وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير العلاقة بين المعارضة السياسية ومؤسسات الحكم ضمن أطر شرعية؛ ويفتح المجال للحوار السياسي داخل النظام مما يؤدي إلى استقرار سياسي.

5 -تهيئة الواقع الاقتصادي وتطويره من خلال الاقتراحات التي يقدمها مجلس النواب للحكومة لتنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، والتي تكون قابلة للتحقيق والتنفيذ من قبل الحكومة للوصول إلى مستوى اقتصادي متطوّر.

6 -تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتعميقه من أجل وضع التشريعات التي تكرّس وتعمّق استقلالية هذه المؤسسات وتطوير دورها؛ من خلال تفعيل التعاون بين البرلمان وتلك المؤسسات.

7 -إدخال بعض التعديلات على النظام الانتخابي الأردني من حيث عدد المقاعد النيابية والنسبة السكانية، وتعديل قانون الصوت الواحد بحيث يتواءم مع عملية التنمية السياسية.

إن كل هذه المهام والواجبات التي يمكن أن يقوم بها البرلمان؛ من شأنها أن تدفع؛ وتسهم في تحقيق عملية التنمية السياسية، بالإضافة إلى ما يتمتع به البرلمان من صلاحيات تشريعية ورقابية (سياسية، مالية) منحها له الدستور الأردني ليمارس حقه في اقتراح وصياغة؛ وتشريع القوانين. ويحق له الرقابة على أعمال الحكومة؛ حيث أن الحكومة مسئولة أمام مجلس النواب؛ وواجب عليها عرض برنامج عملها أمام المجلس في الوقت الذي تتسلم فيه مهامها؛ بهدف الحصول على موافقة المجلس عليه ولمنحها الثقة. على أساس ما حدده الدستور في نصوصه (المواد 51، 54).

---

1. محمد القطاطشة ، مصطفى العدوان، مرجع سابق، ص(43-47).

يتضح مما تقدم أن مجلس الأمة يتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية واسعة تمكنه من لعب دور فاعل في عملية التنمية السياسية. إلا أنه تعترضه بعض التحديات التي تحد من فعالية البرلمان في مجال الديمقراطية، والتي تعتبر التنمية السياسية جزءاً من متطلباتها ومنها التحديات السياسية والقانونية؛ المتمثلة بما تتمتع به السلطة التنفيذية من صلاحية حل مجلس النواب. والتحديات المؤسسية المتمثلة بافتقار البرلمان إلى كوادر بشرية مؤهلة وكفؤة، حيث أن معظم الموظفين العاملين في البرلمان يتم تعيينهم على أسس المحسوبية. وبالتالي لا بد من دعم دور المؤسسة البرلمانية وإعطائها استقلالية أكثر وإزالة كل التحديات والعقبات التي من شأنها أن تعيقها من ممارسة دورها الفاعل في تحقيق التنمية السياسية.

الإطار التطبيقي (التحليل الإحصائي)

قبل البدء باستعراض نتائج التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج، لا بد من الإشارة إلى الخصائص العامة لأفراد العينة التي تمثّل مجتمع الدراسة. كما يعطي (التحليل الكمي) نتائج أكثر دقة من التحليل النظري وبناءً على ذلك قمنا بتحليل نتائج الدراسة استناداً للمنهج الكمي.

تحليل نتائج الدراســة :

جدول رقم (1)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المجلس

المستوى الإداري	التكرار	النسبة
نائب	63	67.7
عين	30	32.3
المجموع	93	%100

يبين الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب المجلس الذي ينتمي إليه العضو. ويظهر من الجدول أن فئة النواب قد شكّلت غالبية عينة الدراسة إذ بلغت نسبتهم (67.7%) من العينة، في حين شكّل الأعيان (32.3%) من العينة. وقد حرص الباحث عند توزيع الاستبانة على عينة الدراسة؛على المزاوجة بين متغيرات الدراسة وذلك لضمان تمثيل كامل لأعضاء مجلس الأمة.

جدول رقم (2)
توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية (ن=93)

المتغيـــــر		التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	81	87.1
	إناث	12	12.9
العمــر	45-30	21	22.6
	60-46 سنة	50	53.8
	61 سنة فأكثر	22	23.7
المؤهل العلمي	أقل من ثانوية العامة	1	1.1
	ثانوية عامة	10	10.8
	كلية متوسطة	9	9.7
	جامعي	41	44.1
	دراسات عليا	32	34.4
المهن قبل العمل النيابي	موظف قطاع خاص	12	12.9
	موظف حكومي	34	36.6
	رجل أعمال أو صاحب عمل	19	20.4
	متقاعد عسكري	13	14.0
	عضو مجلس وزراء سابق	15	16.1
مكان الإقامة	مدينة	72	77.4
	قرية	14	15.1
	بادية	4	4.3
	مخيم	3	3.2

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية والمتمثلة بكل من:(الجنس، العمر، المؤهل العملي، المهنة قبل العمل النيابي، ومكان الإقامة) فيبين الجدول رقم (2) هذه النتائج. حيث تشير النتائج أن الإناث يمثلن (12.9%) فقط من أعضاء مجلس الأمة: (6 نواب، 7 أعيان) في حين يمثل الذكور (87.1%) من مجموع الأعضاء. أما عن توزيع العينة حسب متغير العمر فتشير النتائج إلى أن (22.6%) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (30-45) سنة، وبلغت نسبة الذين أعمارهم أكثر من (60) سنة (23.7%) بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين (46-60) سنة (53.8%).

ويلاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين نسبة الإناث في المجتمع الأردني وبين نسبة تمثيلها في البرلمان وهذه الفجوة تمثل إحدى ثغرات التنمية السياسية التي يجب معالجتها.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، فتشير النتائج أن غالبية أعضاء مجلس الأمة(عينة الدراسة) كانوا من حملة الشهادة الجامعية الأولى والدراسات العليا؛حيث بلغت نسبتهم (78.5%)، شكلت نسبة (44.1%) منهم؛ من حملة الدرجة الجامعية الأولى و(34.4%) من حملة الدراسات العليا. في حين أن (21.6%) من أعضاء مجلس الأمة كانوا من حملة الكلية الجامعية المتوسطة فما دون!. وهذا مؤشر على حساب تمثيل حملة الدراسات العليا ذوي الكفاءة في مجلس الأعيان والنواب، علماً بأن قانون الانتخاب الأردني لا ينصّ على تحديد المستوى العلمي لأعضاء

مجلس الأمة. وعند المقارنة بين نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عليا وبقية الأعضاء نجد فارقاً ثقافياً واسعاً، وهذا يؤثر على مستوى المناقشات واتخاذ القرارات المناسبة.

وفيما يتعلق بمهن أعضاء مجلس الأمة قبل العمل النيابي؛ تشير النتائج أن غالبية أعضاء مجلس الأمة كانوا من موظفي القطاع الحكومي بمختلف أنواعه، حيث شكلوا ما نسبته (66.7%) من الأعضاء، في حين شكل القطاع الخاص ما نسبته (33.3%). وهذا يدل على أن أعضاء القطاع الخاص يرون أن عضوية مجلس الأمة؛ تحقق لهم اهتمامات استثمارية واقتصادية!؛ وليس من أولوياتهم الترشيح لمجلس الأمة.

أما بخصوص مكان الإقامة فتشير النتائج إلى أن غالبية أعضاء مجلس الأمة الذين استجابوا للدراسة يقطنون في المدن الرئيسية، حيث شكّلوا نسبة (77.4%) يليهم الذين يسكنون في القرى ثم البادية ثم المخيمات (تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية) وهذا يعود لقلة نسبة المقاعد المخصصة للقرى والبادية والمخيمات مقارنة مع المدن الكبيرة؛ حيث يؤخذ بعين الاعتبار نسبة عدد السكان في الدوائر الانتخابية عند تخصيص المقاعد لمجلس النواب.

إن سيطرة المدينة الواضحة تماما تعطي فكرة الأقاليم التي طرحها الملك أهمية كبيرة لمنح نخب الريف والبادية وغيرها مكانة أكثر، وبالتالي إفساح المجال أمام عملية التنمية السياسية لتصل إلى أطراف المجتمع، بدلاً من تركزها في المركز.

جدول رقم (3)
توزيع عينة الدراسة حسب العضوية الحزبية

العضوية الحزبية	التكرار	النسبة
منتسب حالياً لحزب	12	12.9
لم أنتسب إلى أي حزب سياسي	56	60.2
كنت منتسباً لحزب سياسي سابقاً	25	26.9
التيار السياسي المنتمي إليه		
إسـلامي	18	19.4
يساري ، شيوعي، قومي ... الخ	16	17.2
وطنـي (وسطي)	51	54.8
أخـرى	9	9.7
عضوية مؤسسات المجتمع المدني		
نقابات	41	44.1
جمعيات	59	63.4
أندية	32	34.4
اتحادات	19	20.5
طبيعة عمل المؤسسة المنتسب إليها		
خيرية	38	40.9
مهنية	40	43.0
اجتماعية	37	39.8
ثقافية	35	37.6
أخرى	5	5.4
عدد دورات العمل بمجلس الأمة		
لدورة واحدة	62	66.7
لدورتين	22	23.7
أكثر من دورتين	9	9.7

يبين الجدول(3) توزيع عينة الدراسة حسب العضوية الحزبية، وتيارها السياسي ومؤسستها المجتمعية، وطبيعة عمل تلك المؤسسة، وعدد دورات العمل بمجلس الأمة، ونتيجة دراسة الجدول وتحليل نتائجه، تبين لنا ما يلي:

1. فيما يتعلق بالعضوية الحزبية لأعضاء مجلس الأمة؛ تشير النتائج أن (60.2%) منهم لم يكن لهم أي انتساب حزبي سياسي؛ وذلك يعود إلى عدم إدراك غالبية أعضاء مجلس الأمة لأهمية العمل الحزبي، في حين ينتسب(12.9%) منهم فقط حالياً لحزب، أما البقية (26.9%) فإنهم كانوا ينتسبون في السابق لحزب سياسي. وهذا دليل على أن فكرة الحزبية السياسية لم تأخذ مكانتها الحقيقية في نفوس أبناء الوطن، بمختلف فئاته، وتفاوت مستوى تحصيلهم العلمي. ورغم أهمية الأحزاب في التنمية السياسية إلا أن الملاحظ أن الخبرة الحزبية لما نسبته (60.2%) ضعيفة أو معدومة، مما يؤثر على حركية التنمية السياسية، بينما يلاحظ أن المنتسبين إلى الجمعيات يفوق نسبة المرتبطين بالأحزاب، وهذا الأمر منسجم مع التوجهات العالمية، حيث يجري تغليب العضوية في هيئات المجتمع المدني على العضوية في الأحزاب.
2. تشير النتائج إلى أن نسبة(54.8%) من عينة الدراسة ينتمون للتيار السياسي الوطني، بينما ينتمي نسبة(19.4%) منهم للتيار السياسي الإسلامي، وينتمي نسبة(17.2%) من أعضاء مجلس الأمة للتيار السياسي اليساري. وهذا مؤشر يدل على طغيان التيار السياسي الحزبي الوطني على بقية

التيارات، وهو ما يؤكد وطنية راسخة في نفوس فئات الشعب الأردني، وهو عامل مساعد لكافة مؤسسات القرار السياسي لتوجيه فئات المجتمع المختلفة نحو تحقيق التنمية السياسية، بتعديل وتوجيه السلوك الوطني نحو تحقيق التنمية السياسية.

3. تشير النتائج المتعلقة بعضوية أعضاء مجلس الأمة بمؤسسات المجتمع المدني؛ إلى ما نسبته(63.4%) من أعضاء مجلس الأمة(عينة الدراسة) كانوا ينتمون لعضوية الجمعيات، بينما كان نسبة (44.1%) منهم ينتمون إلى النقابات، في حين بلغت نسبة الأعضاء الذين ينتمون إلى أندية (34.4%)، وشكلت نسبة (20.5%) ممن ينتمون لعضوية الاتحادات.
4. تشير النتائج المتعلقة بطبيعة عمل المؤسسات التي ينتسب إليها أعضاء مجلس الأمة (عينة الدراسة) إلى أن نسبة (43%) من أعضاء مجلس الأمة يعملون في مؤسسات مهنية، بينما شكلت نسبة (40.9%) من أعضاء مجلس الأمة ممن يعملون في مؤسسات خيرية، وبلغت نسبة الذين يعملون في مؤسسات اجتماعية (39.8%)، أما من كان يعمل في مؤسسات ثقافية فكانت نسبتهم (37.6%) في حين بلغت نسبة الذين يعملون في مؤسسات أخرى (5.4%) من أعضاء مجلس الأمة. وهذا مؤشر على أن أعلى نسبة من مقاعد مجلس الأمة كانت لأعضاء ينتمون إلى مؤسسات مهنية، وهذا دليل على أهمية دور المؤسسات المهنية في تعزيز وتفعيل التنمية السياسية.
5. تشير النتائج المتعلقة بعدد تكرار دورات العمل بعضوية مجلس الأمة لأعضاء (عينة الدراسة)؛ إلى أن نسبة (66.7%) من أعضاء مجلس الأمة قد عملوا في العمل النيابي لدورة واحدة، بينما بلغت نسبة(23.7%) ممن عمل لدورتين في المجلس، في حين بلغت نسبة من عمل لأكثر من دورتين من أعضاء المجلس (9.7%). ويعود ذلك إلى طبيعة قانون الانتخابات الذي يرسّخ العشائرية لدى الناخب الذي أصبح يبحث عن نائب خدمات، حيث أن تجربة الناخب مع النائب تشكل دافعاً لإعادة انتخابه، أو عدمها.

السؤال الأول: ما هي اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية؟

تطلب تحديد العوامل الأساسية لاتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية تحليل العناصر(السبعة والخمسين) التي وردت في الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة. وكان من المناسب اختيار أسلوب تحليلي يحقق هذا الغرض، بحيث يعمل على تجميع هذه المتغيرات في مجموعات طبقاً لعلاقات الارتباط بين تلك العناصر، لتشكل كل مجموعة منها عاملاً من عوامل قياس التنمية السياسية،وقد وجد الباحث أن استخدام تحليل العامل الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis) هو الأنسب لهذا الغرض.

وينطلق اختيار الباحث لهذا الأسلوب من التحليل؛ إلى قدرته على تصنيف المتغيرات؛وتجميعها في بناء مرتّب على شكل مجموعات تدعى عوامل، يحدد أعدادها وأعداد المتغيرات المكونة لكل وحدة منها، ودرجة أهمية كل متغير وفق العوامل التي تحمل عليها والمرتّبة فيها بشكل مقصود حسب ورودها في الاستبانة(Henderson and Fisher)[1].وبهذا الصدد استخدم الباحث نموذج المكونات المحورية (The Principle Components Factor Model) مع تدوير العوامل باستخدام طريقة الفاريماكس(Varimax Rotation) وهي عملية حسابية يجريها تحليل العوامل لزيادة ميل أو توجه كل متغير؛ثم تحميله بشكل كبير على ركيزة واحدة لتجميع عناصر الاستبانة في مجموعات. وقد تم إهمال المتغيرات التي حصلت على درجة تحميل (Factor Loading) أقل من(0.40) في كل عامل، وهو الحد الأدنى المستخدم في هذه الدراسة، حيث تشير درجة التحميل إلى مقدار التحميلات لكل متغير بغض النظر عن كونها سالبة أو موجبة، ويكون المتغير ذو التحميل الأكبر أكثر تأثيراً في العامل عن المتغير ذو التحميل الأقل[2].

1. Henderson I, Fisher M, SPSS Mode Simple\Second Edition, Wands worth Publishing, Co, Belmont, 1993.
1. إبراهيم عبد الوكيل الفار،خطوة بخطوة مع التحليل العلمي- كلية التربية/جامعتي(طنطا،قطر)- دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع- الدوحة/قطر-1995.

وفيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة فلم يهمل أي من فقرات الاستبانة، لأنها لم تحصل على درجة تحميل أقل من(0.40).وقد اقترح كومري (Comrey) مقياساً لدرجة التحميل هو:إذا تجاوز(0.71) ممتاز، (0.70–0.63) جيد جدا، (0.62–0.55) جيد، (0.54–0.40) مقبول، أقل من (0.40) ضعيف، وأضاف آخرون بأن تحديد درجة التحميل الدنيا التي لا يُقبل المتغير بعدها للبقاء على العامل تعود إلى تفضيل الباحث[1].

العامل الأول: مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها:

يتكون هذا العامل من تسعة متغيرات، تركز على مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها وضرورة المشاركة بها وذلك لبناء نظام سياسي فعال.

ويظهر من الجدول أن هذا العامل قد حصل على قيمة عالية للاتساق الداخلي هي (0.839) وهي مؤشر على مدى ثبات هذا العامل. وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل بين (0.634 - 0.851)، والتي تعتبر قيماً عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة وهو (0.40) في حين شرح هذا العامل ما نسبته (13.837%) من التباين الكلي، حيث يبين الجدول رقم (4) تفاصيل هذا العامل.

2- Tabachnick , B. G, and Fidell L. S. (1983) Using Multivariate Statistics , Harper and Row Publishers, NY.

جدول رقم (4)
نتيجة اختبار تحليل العوامل والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو العامل الأول المتعلق بمفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها

رقم الفقرة	معامل التباين = 13.837 / معامل الثبات = 0.839 / موضـــــوعها	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل
1	تزدهر التنمية السياسية من خلال تنمية المؤسسات السياسية	4.38	0.61	0.652
2	المشاركة السياسية أساس عملية التنمية السياسية	4.20	0.70	0.851
3	لا بد من تنمية سياسيّة حقيقية لبناء نظام سياسي فعّال	4.44	0.63	0.793
4	يجب أن تسير التنمية السياسية بشكل موازي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية	4.42	0.70	0.753
5	التنمية السياسية تتطلب تطبيق مبدأ سيادة القانون.	4.62	0.53	0.807
6	الإصلاحات الدستورية ضروريّة لتحقيق عملية التنمية السياسية	3.95	1.12	0.746
7	يعد النموذج الديمقراطي الغربي هو الأمثل لتحقيق التنمية السياسية	3.26	1.28	0.634
8	تحقيق الإصلاحات الإدارية يعزز عملية التنمية السياسية	4.15	0.59	0.754
9	تقسيم الأردن إلى أقاليم إدارية يعزز عملية التنمية السياسية	3.67	1.00	0.839

يبين الجدول رقم(4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها، وقد تراوحت هذه المتوسطات بين (3.26-4.62).وجميعها تشير إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات هذا العامل كانت عالية، ما عدا اتجاههم نحو النموذج الديمقراطي الغربي على أنه هو الأمثل لتحقيق التنمية السياسية؛ حيث كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (3.26) وانحراف معياري (1.28) وهذا مؤشر على أن أعضاء مجلس الأمة على درجة عالية من إدراك مفهوم ومدلولات التنمية السياسة.

وقد حصلت الفقرة "التنمية السياسية تتطلب تطبيق مبدأ سيادة القانون" على أعلى درجة من التأييد بمتوسط حسابي بلغ (4.62) وبانحراف معياري بلغ (0.53) وهذا دليل على إدراك أعضاء مجلس الأمة بأهمية تطبيق سيادة القانون من أجل تحقيق عملية التنمية السياسية، وإن إهمال تطبيق مبدأ سيادة القانون من شأنه أن يؤدي إلى إحباط عملية التنمية السياسية.

وجاء في المرتبة التي تليها فقرة "لا بد من تنمية سياسية حقيقية لبناء نظام سياسي فعّال" حيث حصلت على درجة تأييد لمتوسط حسابي (4.44) وبانحراف معياري بلغ(0.63) وهذا دليل على أهمية تحقيق التنمية السياسية للوصول إلى نظام ديمقراطي متطوّر وفعّال.

العامل الثاني: أهداف وغايات التنمية السياسية

يتكون هذا العامل من ثمانية متغيرات،ركزت على أهداف وغايات التنمية السياسية ودورها في: (بناء المؤسسات الحكومية؛ وتحقيق التجانس؛ وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيم المواطنة؛ وترسيخ الاستقرار السياسي؛ وتحقيق العقلانية في اتخاذ القرارات وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة؛ وتحقيق الأمن والاستقرار).

ويظهر من الجدول أن هذا العامل قد حصل على أعلى قيمة للاتساق الداخلي هي (0.917) وهي مؤشر على مدى ثبات هذا العامل.وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل ما بين (0.712) و(0.865)، والتي تعتبر قيماً عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة وهو (0.40).وشرح هذا العامل أعلى نسبة من التباين الكلي حيث فسر ما نسبته (21.133%) من التباين الكلي،والجدول رقم (5) يبين تفاصيل هذا العامل.

جدول رقم (5)

نتيجة اختبار تحليل العوامل والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو العامل الثاني المتعلق بأهداف وغايات التنمية السياسية

رقم الفقرة	معامل التباين = 21.133 / معامل الثبات = 0.917 — موضـــــــوعها	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل
10	التنمية السياسية تبني المؤسسات الحكومية على أسس سليمة	4.20	0.76	0.865
11	تساعد التنمية السياسية في تحقيق التجانس وتعزيز الوحدة الوطنية	4.16	0.76	0.791
12	تمثل التنمية السياسية وسيلة للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية	4.31	0.59	0.862
13	التنمية السياسية تحقق ترسيخ قيم المواطنة	4.11	0.80	0.762
14	التنمية السياسية تساعد في ترسيخ الاستقرار السياسي	4.11	0.79	0.712
15	التنمية السياسية تهدف لتحقيق العقلانية في اتخاذ القرارات	4.16	0.71	0.817
16	التنمية السياسية تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة	3.97	0.81	0.731
17	التنمية السياسية تساعد في تحقيق الأمن والاستقرار	4.02	0.88	0.802

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو أهداف وغايات التنمية السياسية، وقد تراوحت هذه المتوسطات بين (3.97 -4.31). وجميعها تشير إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات هذا العامل كانت عالية، وهذا مؤشر على أن أعضاء مجلس الأمة على درجة عالية من فهم أهداف وغايات التنمية السياسية ودورها في تحقيق وترسيخ التجانس والاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن والاستقرار.وتشير النتائج إلى أن أكثر أهداف التنمية السياسية بروزا من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني تمثلت في اعتبارها وسيلة لتحقيق الديمقراطية الحقيقية بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وبانحراف معياري بلغ (0.59)؛ وهذا دليل وعي وإدراك أعضاء مجلس الأمة لمعنى التنمية السياسية، يلي ذلك تأكيدهم على دور التنمية السياسية في بناء

المؤسسات الحكومية على أسس سليمة بمتوسط حسابي بلغ (4.20). وهذا مؤشر على أهمية مأسسة العمل الحكومي من خلال المؤسسات الحكومية كافة.

أما أقل أهداف التنمية السياسية بروزا فتمثلت في دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بمتوسط حسابي بلغ (3.97) . وهذا يدل على أن تحقيق العدالة يظهر شرط مسبق لتحقيق التنمية السياسية.

العامل الثالث: وسائل تحقيق التنمية السياسية:

جدول رقم (6)

نتيجة اختبار تحليل العوامل والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو العامل الثالث المتعلق بوسائل تحقيق التنمية السياسية

رقم الفقرة	معامل التباين = 5.268 / معامل الثبات = 0.818	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل
18	تعد التنشئة السياسية قاعدة انطلاق في عملية التنمية السياسية.	4.32	0.57	0.741
19	ارى ان تدريس مساق ثقافة الديمقراطية في الجامعات يعزز عملية التنمية السياسية.	4.02	0.72	0.853
20	تطوير قانون المطبوعات والنشر لتفعيل الحريات السياسية يسهم في تطوير التنمية السياسية.	4.14	0.67	0.801
21	تحديد المستوى التعليمي لاعضاء مجلس الامة يسهم في عملية التنمية السياسية.	3.76	1.04	0.644
22	تفعيل الدور الوظيفي (التشريعي والرقابي) لمجلس الامة يسهم في تعزيز التنمية السياسية.	4.41	0.68	0.878
23	اعتقد ان عملية التنمية السياسية موجهة من قبل الحكومة وليست عملية تلقائية	3.54	1.08	0.733
24	تبدا عملية التنمية السياسية من القاعدة الشعبية.	4.24	0.71	0.704
25	تفعيل وحيادية وسائل الإعلام يعزز عملية التنمية السياسية.	4.04	0.79	0.792
26	رفع المستوى الاقتصادي والتطور التكنولوجي يعزز عملية التنمية السياسية.	4.06	0.64	0.742
27	تدعيم الهوية الوطنية الاردنية والحفاظ عليها يعزز التنمية السياسية.	4.23	0.74	0.629
28	تعزيز الانتماء الوطني يدعّم التنمية السياسية.	4.25	0.72	0.643

تكوّن هذا العامل من أحد عشر متغيراً، ركّزت على وسائل تحقيق التنمية السياسية وأهميتها من خلال التنشئة السياسية السليمة،وتدريس مساق ثقافة الديمقراطية في الجامعات،لتفعيل الحريات السياسية وتحديد المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الأمة،وتفعيل الدور الوظيفي لمجلس الأمة وانطلاقاً من عملية التنمية في القاعدة الشعبية، وتفعيل حياديّة وسائل الإعلام ورفع المستوى الاقتصادي والتطوّر التكنولوجي وتدعيم الهوية الوطنية الأردنية والحفاظ عليها وتعزيز الوحدة الوطنية.

ويظهر من الجدول رقم (6) أن هذا العامل قد حصل على أعلى قيمة للاتساق الداخلي هي (0.818) وهي مؤشر على مدى ثبات هذا العامل وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذه الركيزة بين (0.629-0.878) والتي تعتبر قيماً عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة وهو (0.40) في حين شرح هذا العامل ما نسبته 5.268 من التباين الكلي.

كما يبين الجدول رقم (6) المتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو وسائل تحقيق التنمية السياسية، وقد تراوحت هذه المتوسطات ما بين (3.54) و (4.41). وجميعها تشير إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات هذا العامل كانت عالية، وهذا مؤشر على أن أعضاء مجلس الأمة على درجة عالية من فهم أهم وسائل تحقيق التنمية السياسية. ويلاحظ هنا أن المتوسط الحسابي لتحديد المستوى التعليمي كان هو الأقل والانحراف المعياري هو الأعلى تقريباً مما يعني أن الأعضاء لا يربطوا بشكل وثيق بين التنمية ومستوى التعليم.

وتشير النتائج إلى أن أكثر وسائل تحقيق التنمية السياسية بروزاً من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الأردني تمثلت في اعتبارها تفعيل الدور الوظيفي (التشريعي والرقابي) لمجلس الأمة يسهم في تعزيز التنمية السياسية بمتوسط حسابي بلغ (4.41)، يلي ذلك تأكيدهم على دور التنشئة السـياسية في عملية التنمية السياسـية بمتوسط حسابي بلغ (4.32). أما أقل وسائل التنمية السياسية بروزاً فتمثلت في أن عملية التنمية السياسية موجهة من قبل الحكومة وليست عملية تلقائية بمتوسط حسابي بلغ (3.54).

العامل الرابع: الانتخابات والمشاركة السياسية:

جدول رقم (7)
نتيجة اختبار تحليل العوامل والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو العامل الرابع المتعلق بالانتخابات والمشاركة السياسية

رقم الفقرة	معامل التباين = 9.725 / معامل الثبات = 0.866	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل
29	تُعد الحياة النيابية ركيزة في بناء التنمية السياسية.	4.47	0.62	0.766
30	تعديل نظام الصوت الواحد في قانون الانتخابات يعزز التنمية السياسية.	3.70	1.18	0.734
31	يؤثر نظام الدوائر الانتخابية الحالي سلباً على عملية التنمية السياسية.	3.63	1.09	0.863
32	تعديل نظام توزيع المقاعد النيابية يضفي حيوية على عملية التنمية السياسية.	3.67	1.14	0.733
33	تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية يدعم عملية التنمية السياسية.	4.05	0.89	0.629
34	تفعيل دور الشباب في الحياة السياسية يدعم عملية التنمية السياسية.	4.22	0.66	0.742
35	إدخال تعديلات على نظام الكوتا في مجلس النواب يشجع عملية التنمية السياسية.	3.33	1.23	0.696
36	تشجيع التجمعات والكتل البرلمانية يسهم في عملية التنمية السياسية.	3.99	0.89	0.812
37	تعديل قانون البلديات (انتخاب) يسهم في عملية التنمية السياسية.	4.11	0.84	0.861

يبين الجدول رقم (7) تفاصيل العامل الرابع؛والمكون من تسعة متغيرات،ركزت على الانتخابات والمشاركة السياسية، من خلال الحياة النيابية كركيزة في بناء التنمية السياسية وتعديل نظام الصوت الواحد في قانون الانتخابات، وتأثير نظام الدوائر الانتخابية الحالي سلباً على التنمية السياسية، وتعديل نظام توزيع المقاعد النيابية وتفعيل دور المرأة والشباب في الحياة السياسية وإدخال تعديلات على نظام الكوتا في مجلس النواب وتشجيع التجمعات والكتل البرلمانية، وتعديل قانون البلديات ليصبح بالانتخاب.

حيث يظهر الجدول أن العامل قد حصل على أعلى قيمة للاتســـاق الداخلي هي (0.866) وهي مؤشر على مدى ثبات هذا العامل. وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل ما بين (0.629)

و (0.863) والتي تعتبر قيماً عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة وهو (0.40) وشرح هذا العامل أعلى نسبة من التباين الكلي بلغت (9.725%).

كما يبين الجدول رقم(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو الانتخابات والمشاركة السياسية، وقد تراوحت هذه المتوسطات بين (3.33-4.47) وجميعها تشير إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات هذا العامل كانت عالية، ما عدا اتجاههم نحو إدخال تعديلات على نظام الكوتا في مجلس النواب حيث كانت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وبانحراف معياري بلغ(1.23) وهذا دليل يعود إلى أن عينة الدراسة يدركون أن تحديد كوتا مهما كانت تعمل على ترسيخ العشائرية والفئوية.

وقد حصلت فقرة "تُعد الحياة النيابية ركيزة في بناء التنمية السياسية" على أعلى درجة من التأييد بمتوسط حسابي بلغ (4.47) وبانحراف معياري بلغ (0.62) وهذا يؤكد إدراك أعضاء مجلس الأمة لأهمية الانتخابات النيابية ودورها في تعميق النهج الديمقراطي الذي هو هدف التنمية السياسية.

وجاء في المرتبة الثانية التي تليها فقرة "تفعيل دور الشباب في الحياة السياسية يدعم عملية التنمية السياسية" حيث حصلت على درجة تأييد بمتوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري (0.66)؛ وهذا مؤشر على أهمية إشراك الشباب في العملية التنموية باعتبارهم قادة المستقبل حيث يشكلون نسبة عالية من المجتمع.

العامل الخامس: دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية:

تكون هذا العامل من ستة متغيرات، ركزت على دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية؛ من خلال تعزيز دور الأحزاب السياسية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، واشتراط الحزبية للترشيح في مجلس النواب وتقليص عدد الأحزاب السياسية وتمويل الأحزاب السياسية من الدولة (السلطة السياسية)، وتركيز منظمات المجتمع المدني، على المعارضة السياسية وإهمال دورها في المعارضة الحقوقية والمطلبية؛ والجدول رقم (8) يبيّن تفاصيل هذا العامل.

جدول رقم (8)
نتيجة اختبار تحليل العوامل والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو العامل الخامس المتعلق بدور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية

رقم الفقرة	معامل التباين = 6.433 / معامل الثبات = 0.838	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل
38	تسهم مؤسسات المجتمع المدني في بناء التنمية السياسية.	4.23	0.82	0.790
39	تعزيز دور الأحزاب السياسية يمثّل الخطوة الصحيحة لدعم عملية التنمية السياسية.	4.32	0.63	0.749
40	اشتراط الحزبية للترشيح لمجلس النواب قد يسهم في تفعيل التنمية السياسية.	2.99	1.16	0.645
41	تقليص عدد الأحزاب السياسية يسهم في عملية التنمية السياسية.	3.81	0.98	0.702
42	تمويل الأحزاب السياسية من الدولة (السلطة السياسية) تسهم في التنمية السياسية.	3.65	1.07	0.825
43	تركيز منظمات المجتمع المدني على المعارضة السياسية وإهمال دورها في المعارضة الحقوقية والمطلبية يعيق التنمية السياسية.	3.77	0.96	0.687

يتضح من الجدول أن هذا العامل حصل على قيمة عالية للاتساق الداخلي هي: (0.838) وهي مؤشر على مدى ثبات هذا العامل. وقد تراوحت درجات تحميل هذه الركيزة بين (0.645-0.825) والتي تعتبر قيم عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول في الدراسة وهو (0.40) في حين شرح هذا العامل ما نسبته (6.433%) من التباين الكلي

ويبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية، وقد تراوحت هذه المتوسطات بين (4.32-2.99) وجميعها تشير إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات هذا العامل كانت عالية،ما عدا اتجاههم نحو اشتراط الحزبية للترشيح لمجلس النواب الذي قد يسهم في تفعيل التنمية السياسية، حيث كانت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (2.99) وبانحراف معياري بلغ (1.16) وهذا مؤشر على أن الأحزاب السياسية في الأردن لازالت دون المستوى المطلوب هيكليا وتنظيميا لإحداث التطور المجتمعي المنشود.

وقد حصلت فقرة "تعزيز دور الأحزاب السياسية يمثل الخطوة الصحيحة لدعم عملية التنمية السياسية" على أعلى درجة من التأييد بمتوسط حسابي بلغ (4.32) وبانحراف معياري (0.63) وهذا يؤكد إدراك أعضاء مجلس الأمة لأهمية العمل الحزبي داخل البرلمان، يلي ذلك تأكيدهم على إسهام مؤسسات المجتمع المدني في بناء التنمية السياسية بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبانحراف معياري (0.82). والملاحظ أن المتوسط الحسابي لشرط الحزبية كإحدى محددات التنمية كان هو الأقل وانحرافه المعياري هو الأعلى مما يشكّل حالياً تحدياً أمام تطوير مسار التنمية السياسية.

العامل السادس: البيئة الدولية والتنمية السياسية:

تكوَّن هذا العامل من ستة متغيرات، ركزت على البيئة الدولية والتنمية السياسية من خلال انتشار الديمقراطية في العالم العربي؛ والضغوط الدولية كسبب في التوجه للتنمية السياسية ومفهوم حقوق الإنسان العالمية والاتجاهات الحديثة لظاهرة العولمة ومشروع الشرق الأوسط الكبير واستقرار الأوضاع السياسية في العراق وإقامة الدولة الفلسطينية.

جدول رقم (9)
نتيجة اختبار تحليل العوامل والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو العامل السادس المتعلق بالبيئة الدولية والتنمية السياسية

رقم الفقرة	معامل التباين = 8.028 | معامل الثبات = 0.803	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل
44	انتشار الديمقراطية في العالم العربي يعزّز عملية التنمية السياسية.	4.28	0.68	0.642
45	تعتبر الضغوط الدولية سبباً في التوجه إلى التنمية السياسية.	3.53	1.05	0.684
46	تتفق التنمية السياسية مع مفهوم حقوق الإنسان العالميّة.	3.94	0.66	0.795
47	تتفق التنمية السياسية مع الاتجاهات الحديثة لظاهرة العولمة.	3.44	0.91	0.824
48	تتفق التنمية السياسية مع مشروع الشرق الأوسط الكبير.	2.97	1.08	0.660
49	استقرار الأوضاع السياسية في العراق وإقامة الدولة الفلسطينية ضروري لإحداث التنمية السياسية في الأردن	4.00	0.94	0.856

ويظهر من الجدول رقم(9) أن هذا العامل قد حصل على قيمة عالية للاتساق الداخلي هي (0.803) كمؤشر على مدى ثبات هذا العامل. وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل بين (0.642-0.856) والتي تعتبر قيماً عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة وهو(0.40) في حين شرح هذا العامل ما نسبته (8.028) من التباين الكلي.

كما يبين الجدول رقم(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو البيئة الدولية والتنمية السياسية، وقد تراوحت هذه المتوسطات بين (2.97-4.28) وجميعها تشير إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات هذا العامل كانت عالية، ما عدا اتجاهاتهم نحو توافق التنمية السياسية مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث كانت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (2.97)، وبانحراف معياري بلغ (1.08) .

وهذه النتائج تشير إلى اقتناع أعضاء مجلس الأمة؛ بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير ليس له دور أساسي في إحداث التنمية السياسية في الأردن؛ علماً بأن التنمية السياسية هي مطلب جماهيري بمقدار ما هي توجه حكومي!.

كما تشير النتائج إلى حصول فقرة: "انتشار الديمقراطية في العالم العربي يعزز عملية التنمية السياسية"؛ على أعلى درجة من التأييد؛ بمتوسط حسابي (4.28) وبانحراف معياري بلغ (0.68).

وجاء في المرتبة التي تليها فقرة "استقرار الأوضاع السياسية في العراق وإقامة الدولة الفلسطينية يعزز عملية التنمية السياسية في الأردن". حيث حصلت على درجة تأييد بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وبانحراف معياري بلغ (0.94) وهذا دليل على أن الأردن دولة تتأثر بالأوضاع السياسية في الدول المجاورة له.

والملاحظ أن المتغير الخارجي كان هو الأقل في المتوسط الحسابي والأكثر في الانحراف المعياري مما يعني أن الأعضاء لا يرون ضرورة الربط بين التنمية السياسية من ناحية وتوجهات القوى الخارجية من ناحية ثانية؛ وهو ما يتضح في موقفهم من مشروع الشرق الأوسط الكبير.

العامل السابع: تحديات التنمية السياسية:

تكوّن هذا العامل من ثمانية متغيرات،تركزت على أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية المتمثلة بالموروث الاجتماعي والعشائري والثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني، ومشكلة الفقر والبطالة ونسبة الأمية وهيمنة السلطة التنفيذية وضعف الأحزاب السياسية؛ وعدم امتلاكها برامج سياسية وتركز العمل السياسي في العاصمة، وانخفاض درجة الوعي السياسي لدى المواطنين، والجدول رقم(10) يبين التفاصيل.

جدول رقم (10)

نتيجة اختبار تحليل العوامل والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو العامل السابع المتعلق بتحديات التنمية السياسية

رقم الفقرة	معامل التباين = 17.841 / معامل الثبات = 0.873	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التحميل
50	أعتقد أن الموروث الاجتماعي والعشائري يعيق عملية التنمية السياسية.	3.58	1.04	0.650
51	أرى أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني تعيق عملية التنمية السياسية.	3.69	0.98	0.715
52	يُعد الفقر والبطالة من أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية.	4.24	0.76	0.787
53	أرى أن ازدياد نسبة الأمية من أهم التحديات للتنمية السياسية.	3.63	1.01	0.875
54	تعيق هيمنة السلطة التنفيذية عملية التنمية السياسية.	3.82	0.97	0.821
55	أعتقد أن ضعف الأحزاب السياسية وعدم امتلاكها برامج سياسية يعيق عملية التنمية السياسية.	4.28	0.73	0.738
56	تركيز العمل السياسي في العاصمة يعيق عملية التنمية السياسية في الأردن.	4.00	0.78	0.796
57	انخفاض درجة الوعي السياسي لدى المواطنين يعتبر عائقاً أمام عملية التنمية السياسية.	3.96	0.91	0.753

يبين الجدول رقم(10) أن هذا العامل قد حصـل على أعلى قيمة للاتسـاق الداخـلي (0.873) وهي مؤشر على مدى ثبات هذا العامل. وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل بين (0.650-0.875) وتعتبر قيماً عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول،وشرح هذا العامل أعلى نسبة من التباين الكلي حين فسر ما نسبته (17.841%) من التباين الكلي. والجدول التالي يبين تفاصيل هذا العامل.

كما يبين الجدول رقم(10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو التحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية،وقد تراوحت هذه المتوسطات بين (3.58-04.28) وجميعها تشير إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو فقرات هذا العامل كانت عالية، وهذا مؤشر على أن أعضاء مجلس الأمة على درجة عالية من الوعي وفهم أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية في الأردن. يلاحظ أن الأعضاء لم يعتبروا أن الأمية تمثل تحدياً للتنمية السياسية، فكانت نسبة اعتبار هذا المتغير هامة هي الأقل تقريباً قياساً للمؤشرات الأخرى.

وتشير النتائج إلى أن أكثر تحديات التنمية السياسية بروزاً من وجهة نطر أعضاء مجلس الأمة الأردني تمثلت في اعتبار"أن ضعف الأحزاب السياسية؛ وعدم امتلاكها برامج سياسية؛ يعيق عملية التنمية السياسية،بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وبانحراف معياري بلغ (0.73).

وهذا دليل على مدى إدراك أعضاء مجلس الأمة (عينة الدراسة)؛ لأهمية دور الأحزاب السياسية المنظَّمة ذات البرامج السياسة الواضحة؛ في دعم وتفعيل عملية التنمية السياسية. ويلي ذلك تأكيدهم على أن عاملي(الفقر، والبطالة) يشكّلان أهم تحديات التنمية السياسية ، بمتوسط حسابي بلغ (4.24)؛ وبانحراف معياري بلغ (0.76).

أما أقل تحديات التنمية السياسية أهمية وبروزاً فتمثلت في أن الموروث الاجتماعي والعشائري من شأنه أن يعيق عملية التنمية السياسية بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وبانحراف معياري بلغ (1.04) وهذا مؤشر على أن العشائرية أفرزت معظم أعضاء مجلس الأمة للوصول لعضوية المجلس؛ وهذا مؤشر يعكس ثقافة المجتمع الأردني.

ترتيب العوامل حسب أهمية درجة ممارستها من قبل عينة الدراسة:

جدول رقم (11)
ترتيب العوامل حسب درجة أهميتها من وجهة نظر عينة الدراسة

العوامل	الوسط الحسابي	معامل التباين
العامل الثالث: وسائل تحقيق التنمية السياسية	4.150	5.268
العامل الثاني: أهداف وغايات التنمية السياسية	4.130	21.133
العامل الأول: مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها	4.120	13.837
العامل الرابع: الانتخابات والمشاركة السياسية	3.910	9.725
العامل السابع: تحديات التنمية السياسية	3.900	17.841
العامل الخامس:دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية	3.790	6.433
العامل السادس: البيئة الدولية والتنمية السياسية	3.690	8.028
الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية	3.960	82.265

أما فيما يتعلق بأهمية العوامل حسب درجة أهميتها من وجهة نظر عينة الدراسة؛ فإن النتائج تشير إلى حصول جميع العوامل على درجة عالية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.690 - 4.150) وهذا مؤشر على إدراك أعضاء مجلس الأمة لأهمية التنمية السياسية؛ ودورها في تحقيق نظام ديمقراطي متطور.

وتشير النتائج إلى أن العامل الثالث المتمثل بـ(وسائل تحقيق التنمية السياسية) قد حصل على أعلى درجة بمتوسط حسابي بلغ (4.150)، في حين شرح هذا العامل ما نسـبته (5.268) من التباين الكلي،كمؤشر على درجة وعي وثقافة أعضاء مجلس الأمة لمفهوم التنمية السياسية.

وجاء في المرتبة الثانية العامل الثاني المتمثل بأهداف وغايات التنمية السياسية حيث حصل على درجة عالية بمتوسط حسابي بلغ (4.130) في حين شرح هذا العامل ما نسبته (21.133) من التباين الكلي.

وهذا مؤشر على عدم وضوح الرؤية الكاملة لدى أعضاء مجلس الأمة، لبلورة خطة وطنية إستراتيجية شاملة تحقق تنمية سياسية فاعلة.

أما فيما يتعلق بأقل العوامل بروزاً فقد تمثل بالعامل السادس "البيئة الدولية والتنمية السياسية" بمتوسط حسابي بلغ (3.690) في حين شرح هذا العامل ما نسبته (8.028) من التباين الكلي، وهذا مؤشر على ضعف وسطحية الرؤى التنموية السياسية لأعضاء مجلس الأمة نحو الدول المتقدمة بمضمار التنمية السياسية، وعدم تكوّن الصورة المتكاملة لديهم عن مدى نجاح تلك الدول.

وفيما يخص الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية لدى عينة الدراسة فقد حصل على متوسط حسابي بلغ (3.960) وهذا مؤشر على مدى رغبة أعضاء مجلس الأمة وسعيهم لتحقيق التنمية السياسية؛وصولاً إلى التنمية الشاملة المستدامة.

جدول رقم (12)

نتائج اختبار (ت) حسب متغير العضوية

المجـــــال	نواب		أعيان		قيمة ت	دلالة ت
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها	4.15	0.45	4.06	0.35	1.025	0.308
أهداف وغايات التنمية السياسية	4.18	0.60	4.02	0.62	1.198	0.234
وسائل تحقيق التنمية السياسية	4.13	0.46	4.19	0.29	0.632	0.529
الانتخابات والمشاركة السياسية	3.94	0.55	3.84	0.61	0.737	0.463
دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية	3.82	0.65	3.74	0.35	0.578	0.565
البيئة الدولية والتنمية السياسية	3.75	0.53	3.57	0.49	1.534	0.129
تحديات التنمية السياسية	3.91	0.50	3.88	0.50	0.211	0.833
الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية	3.98	0.36	3.90	0.32	1.043	0.300

أولاً: نتائج اختبار (ت) حسب متغير العضوية:

يبين الجدول رقم (12) نتائج اختبار (ت) الخاص بقياس الفروق بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني (عينة الدراسة) نحو التنمية السياسية حسب متغير العضوية (نواب أو أعيان).

ويظهر من الجدول عدم وجود فروق بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو عوامل التنمية السياسية حسب متغير العضوية (أعضاء أو أعيان)، ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار (ت) حسب متغير الجنس

المجـــالات	ذكور		إناث		قيمة ت	دلالة ت
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها	4.12	0.44	4.11	0.34	0.083	0.934

أهداف وغايات التنمية السياسية	4.14	0.61	4.08	0.64	0.285	0.776
وسائل تحقيق التنمية السياسية	4.14	0.43	4.19	0.26	0.397	0.693
الانتخابات والمشاركة السياسية	3.90	0.59	3.99	0.42	0.534	0.595
دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية	3.76	0.57	4.00	0.55	1.354	0.179
البيئة الدولية والتنمية السياسية	3.67	0.55	3.86	0.29	1.206	0.231
تحديات التنمية السياسية	3.86	0.51	4.16	0.33	1.947	0.050
الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية	3.94	0.36	4.06	0.24	1.066	0.289

ثانياً: نتائج اختبار (ت) حسب متغير الجنس:
يبين الجدول رقم (13) نتائج اختبار (ت) الخاص بقياس الفروق بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني(عينة الدراسة) نحو التنمية السياسية حسب الجنس.ويظهر من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\leq \propto 0.05$) في اتجاهات عينة الدراسة نحو تحديات التنمية السياسية تُعزى إلى حداثة تجربة المرأة الأردنية في العمل السياسي، ولما يتميّز به المجتمع الأردني من أنه مجتمع ذكوري.

وفيما يتعلق باتجاهات أعضاء مجلس الأمة(عينة الدراسة) نحو بقية عوامل التنمية السياسية حسب متغير الجنس؛ فإن النتائج تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\leq \propto 0.05$) كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة، تعزى إلى حداثة مفهوم التنمية السياسية، وعدم وضوح الرؤى - لسبُل تحقيق التنمية السياسية - لدى أغلبية أعضاء عينة الدراسة .

جدول رقم (14)

نتائج اختبار (ت) حسب متغير المؤهل العلمي

المجـالات	كلية فأقل		جامعي أو أكثر		قيمة ت	دلالة ت
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها	4.14	0.49	4.11	0.41	0.283	0.778
أهداف وغايات التنمية السياسية	4.14	0.63	4.13	0.61	0.110	0.913
وسائل تحقيق التنمية السياسية	4.01	0.41	4.18	0.41	1.631	0.106

0.940	0.076	0.54	3.91	0.69	3.92	الانتخابات والمشاركة السياسية
0.957	0.054	0.55	3.79	0.63	3.80	دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية
0.262	1.130	0.50	3.72	0.58	3.58	البيئة الدولية والتنمية السياسية
0.454	0.751	0.49	3.92	0.53	3.83	تحديات التنمية السياسية
0.579	0.557	0.36	3.97	0.33	3.92	الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية

ثالثاً: نتائج اختبار (ت) حسب متغير المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (14) نتائج اختبار (ت) الخاص بقياس الفروق بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني (عينة الدراسة) نحو التنمية السياسية؛ حسب المؤهل العلمي (كلية أو أقل، جامعي فأعلى).

ويظهر من الجدول عدم وجود فروق كبيرة بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو عوامل التنمية السياسية، حسب متغير المؤهل العلمي ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$)، كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة. وهو ما يؤكد ملاحظاتنا السابقة على الربط بين التنمية والمستوى العلمي، ذلك أن غالبية أعضاء مجلس الأمة، لديهم مؤهل جامعي، مع وجود عدد بسيط دون المستوى الجامعي الأول.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار (ت) حسب متغير المهنة قبل العمل النيابي

المجـــالات	قطاع عام		قطاع خاص		قيمة ت	دلالة ت
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها	4.06	0.38	4.24	0.47	2.018	0.047
أهداف وغايات التنمية السياسية	4.06	0.61	4.27	0.60	1.622	0.108
وسائل تحقيق التنمية السياسية	4.14	0.38	4.16	0.49	0.282	0.778
الانتخابات والمشاركة السياسية	3.90	0.54	3.93	0.64	0.241	0.810
دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية	3.80	0.54	3.79	0.63	0.043	0.966
البيئة الدولية والتنمية السياسية	3.73	0.55	3.62	0.45	0.888	0.377
تحديات التنمية السياسية	3.93	0.49	3.84	0.52	0.772	0.442
الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية	3.94	0.34	3.98	0.37	0.489	0.626

رابعاً: نتائج اختبار (ت) حسب متغير المهنة قبل العمل النيابي:

يبين الجدول رقم (15) نتائج اختبار (ت) الخاص بقياس الفروق بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني عينة الدراسة نحو التنمية السياسية حسب المهنة قبل العمل النيابي.

ويظهر من الجدول وجود فـروق ذات دلالة إحصائيـة عن مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) في اتجاهات عينة الدراسة، نحو مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها -تعزى لمتغير المهنة- قبل العمل النيابي، وتشير قيم المتوسطات الحسابية أن هذه الفروق لصالح القطاع الخاص بمتوسط حسابي بلغ (4.24) وهذا مؤشر على أن القطاع الخاص يتمتع بمعرفة ثقافية عامة، ولديه معرفة بأهمية التنمية السياسية،ودورها بتعزيز العملية الديمقراطية.

وفيما يتعلق باتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو بقية عوامل التنمية السياسية حسب متغير المهنة قبل العمل النيابي فتشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة.ويعزى ذلك إلى عدم تفرّغ الأعضاء -من ذوي المهن الحكومية المختلفة- لمتابعة ما يجري حولهم من تطور لمفاهيم عملية التنمية السياسية الشاملة.

جدول رقم (16)

نتائج اختبار (ت) حسب متغير مكان الإقامة

المجـــالات	مدينة		غير ذلك		قيمة ت	دلالة ت
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها	4.19	0.39	3.88	0.46	2.018	0.047
أهداف وغايات التنمية السياسية	4.15	0.63	4.05	0.54	1.622	0.108
وسائل تحقيق التنمية السياسية	4.18	0.39	4.05	0.48	0.282	0.778
الانتخابات والمشاركة السياسية	3.89	0.55	3.98	0.67	0.241	0.810
دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية	3.82	0.53	3.71	0.68	0.043	0.966
البيئة الدولية والتنمية السياسية	3.75	0.54	3.49	0.40	0.888	0.377
تحديات التنمية السياسية	3.91	0.49	3.87	0.53	0.772	0.442
الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية	3.98	0.34	3.86	0.38	0.489	0.626

خامساً: نتائج اختبار (ت) حسب متغير مكان الإقامة:

يبين الجدول رقم (16) نتائج اختبار (ت) الخاص بقياس الفروق بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني عينة الدراسة نحو التنمية السياسية حسب متغير مكان الإقامة.

ويظهر من الجـدول(16) وجود فـروق ذات دلالة إحصائية عن مسـتوى الـدلالة ($\propto \geq 0.05$) في اتجاهات عينة الدراسة نحو مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها تعزى لمتغير مكان الإقامة،وتشير قيم المتوسطات الحسابية إلى أن هذه الفروق لصالح المدينة بمتوسط حسابي بلغ (4.19)، وهذا مؤشر على أن الأعضاء الذين يقطنون المدن، يتميزون بارتفاع نسبة الثقافة السياسية؛ أكثر من

قاطني الريف والبادية، والمخيمات، وهي نتيجة مؤكدة حيث أن نمط الحياة المدنية؛يعطي أفراده حرية عمل ودراسة واطلاع أكثر من غيره؛ ذلك أن المجتمع المحيط واعٍ ومثقف، ويتطلب ثقافة مقابلة من العضو الذي يمثلهم بمجلس الأمة.

أما فيما يتعلق باتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو بقية عوامل التنمية السياسية حسب متغير مكان الإقامة فتشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة.

جدول رقم (17)

نتائج اختبار (ت) حسب متغير التيار السياسي

المجـــالات	إسلامي		غير ذلك		قيمة ت	دلالة ت
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها	3.99	0.49	4.15	0.4	1.497	0.138
أهداف وغايات التنمية السياسية	3.96	0.67	4.17	0.59	1.338	0.184
وسائل تحقيق التنمية السياسية	3.98	0.45	4.19	0.4	1.901	0.060
الانتخابات والمشاركة السياسية	3.72	0.78	3.95	0.51	1.596	0.114
دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية	3.68	0.69	3.82	0.53	0.982	0.329
البيئة الدولية والتنمية السياسية	3.59	0.5	3.72	0.53	0.896	0.373
تحديات التنمية السياسية	3.85	0.55	3.91	0.49	0.426	0.671
الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية	3.82	0.35	3.99	0.35	1.803	0.075

سادساً: نتائج اختبار (ت) حسب متغير التيار السياسي:

يبين الجدول رقم (17) نتائج اختبار (ت) الخاص بقياس الفروق بين اتجاهات أعضاء (عينة الدراسة) نحو التنمية السياسية حسب متغير التيار السياسي.
ويظهر من الجدول(17) عدم وجود فروق بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو عوامل التنمية السياسية حسب متغير التيار السياسي، ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة.

ويعزى ذلك إلى ضعف دور بعض الأحزاب السياسية في القدرة على صياغة برامج عمل وأهداف ترفد المؤسسات التشريعية والرقابية بأعضاء قادرين على المشاركة الفاعلة، والحضور البارز في ميادين التنمية السياسية، والتنمية الوطنية الشاملة.

جدول رقم (18)

نتائج اختبار (ت) حسب متغير عدد سنوات العمل البرلماني

المجـــــالات	مره واحدة		مرتين		أكثر من مرتين		قيمة ف	دلالة ف
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
مفهوم ومدلولات التنمية السياسية وأهميتها	4.12	0.44	4.19	0.40	3.98	0.37	0.845	0.433
أهداف وغايات التنمية السياسية	4.11	0.60	4.17	0.58	4.14	0.83	0.067	0.935
وسائل تحقيق التنمية السياسية	4.14	0.43	4.11	0.36	4.29	0.41	0.609	0.546
الانتخابات والمشاركة السياسية	3.91	0.56	3.88	0.64	3.93	0.57	0.027	0.974
دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية	3.86	0.62	3.65	0.44	3.7	0.37	1.201	0.306
البيئة الدولية والتنمية السياسية	3.75	0.52	3.49	0.39	3.78	0.75	2.162	0.121
تحديات التنمية السياسية	3.93	0.51	3.78	0.46	3.96	0.53	0.779	0.462
الاتجاه العام لمفهوم التنمية السياسية	3.97	0.36	3.90	0.28	3.97	0.42	0.388	0.680

سابعاً: نتائج اختبار (ت) حسب متغير عدد سنوات العمل البرلماني:

يبين الجدول رقم (18) نتائج اختبار (ت) الخاص بقياس الفروق بين اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني عينة الدراسة نحو التنمية السياسية حسب عدد سنوات العمل البرلماني.

ويظهر من الجدول عدم وجود فروق كبيرة بين اتجاهات أعضاء (عينة الدراسة) نحو عوامل التنمية السياسية حسب متغير عدد سنوات العمل البرلماني، ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\propto \geq 0.05$) كما يظهر من قيم (ت) المحسوبة، ويعزى ذلك إلى أن مفهوم التنمية السياسية لا يزال حديث العهد، إضافة إلى أن معدّل عدد الأعضاء ذوو الخبرة بعضوية مجلس الأمة لا يزيد عن نسبة16.7% من مجمل الأعضاء عينة الدراسة، وكدليل على وعي المواطنين تجاه المرشحين لعضوية مجلس النواب، بحيث يكون الاستمرار للعضو الأفضل، ولمن يقدِّم خدمات لمواطنيه الذين يمثلهم بصوته في جلسات مجلس الأمة.

نتائــج الدراســة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 - لما كانت مشاركة المرأة تشكل أحد مؤشرات التنمية السياسية بشكل عام، فإن الدراسة كشفت لنا عن تباين واضح بين نسبة المرأة في المجتمع الأردني وبين نسبة تمثيلها في البرلمان الأردني.ويعزى ذلك لسببين مركزيين هما الثقافة الذكورية من ناحية وحداثة التجربة السياسية للمرأة الأردنية من ناحية ثانية. ودلت الدراسة أن توجهات الأعضاء هي نحو زيادة دور المرأة في العمل السياسي لكنهم اقل ميلا لأن يكون ذلك من خلال الكوتا.

2 - من متطلبات التنمية السياسية إضعاف الانتماء للأنساق الاجتماعية الفرعية (القبيلة والعشيرة والجهوية..الخ)،غير أن الدراسة كشفت لنا عن ارتفاع نسبة الأعضاء الذين وصلوا للعضوية من خلال هذه الانتماءات الفرعية.

ذلك يعني أن التنمية السياسية تحتاج لإعادة النظر في آليات الوصول لمقعد السلطة التشريعية، وهو الأمر الذي يتم في معظم دول العالم من خلال العمل الحزبي،ومن خلال إعادة النظر في شروط الترشيح لضمان أكبر قدر ممكن من الفاعلية السياسية للأعضاء المنتخبين ليكونوا من ذوي القدرات على تبني ومساندة التشريعات والخطط التنموية الأنسب مما يعرض عليهم من مشروعات في هذه المجالات، لا سيما أن المجلس ليس عرضة للحل إلا ضمن حدود ضيقة تتمثل في حق الملك الدستوري في هذا المجال. غير أن الدراسة كشفت لنا توجهات سلبية من قبل الأعضاء نحو هذا المؤشر الهام للتنمية السياسية.

3- رغم ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية جامعية من بين الأعضاء، إلا أن الدراسة كشفت عن مفارقة هامة وهي إن نسبة كبيرة من الأعضاء لم يربطوا بين ضرورة التعليم وبين التنمية السياسية بدليل أن غالبيتهم لم يروا في الأمية تحديا للتنمية السياسية، وكان هذا المؤشر هو الأقل تقريبا بين المؤشرات الأخرى التي حظيت بموافقة المستجوبين من ناحية.

من ناحية أخرى أظهرت الدراسة دراية كافية من قبل الأعضاء للمؤشرات الأخرى الخاصة بالتنمية السياسية،مما يعني أن بعض جوانب التنمية السياسية ليست بالقدر الكافي من الوضوح في ذهن الأعضاء.

وهذه النتيجة لها صلة مباشرة بمستوى مناقشة القضايا من قبل الأعضاء، ففي هذا الزمن المعاصر حيث أصبحت الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية من التعقيد إلى درجة تحتاج خبرات واسعة لاختيار البدائل الأسلم للتعامل معها، فإن التنمية السياسية كأحد هذه الظواهر تستدعي ارتفاع نسبة المستوى التعليمي للأعضاء وهو ما لم نجد مساندة له من قبل المستجوبين.

4- دلت الدراسة على أن المناقشات المختلفة داخل البرلمان تخضع في توجهاتها المركزية لتأثيرات الأعضاء من النخب الحكومية (أي الذين شغلوا مناصب حكومية قبل عضوية البرلمان) من ناحية ومن سكان المدن(المركز) من ناحية ثانية.

وخلصت الدراسة أن التنمية السياسية تتأثر سلبا بانحسار دور الأطراف من محافظات أو ريف وبادية(البعيدة عن المركز) في هذا الجانب مما يجعل من فكرة الأقاليم مخرجا علميا لتقليص الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

5- رغم الموقف الأقل تأييدا للظاهرة الحزبية بين المستجوبين،فإن الدراسة دلت على أن نسبة كبيرة منهم ذوي خلفيات نقابية،وهذا يعني أن النقابات المهنية تمثل عند تطويرها وتفعيل دورها رديفا لمحركات التنمية السياسية الأخرى.

6- فيما يتعلق بتأثير البيئة الدولية على التنمية السياسية ومتغيراتها الداخلية، دلت الدراسة على عدم ترابط الظاهرتين من وجهة نظر الأعضاء. فهم لم يجدوا بعض المشروعات الدولية مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير ذا صلة بالتنمية السياسية،مما يعني أن المتغير الخارجي ليس واضحا في تأثيراته لدى الأعضاء، ففي الوقت الذي تتبنى فيه جهات دولية فاعلة موضوعات الإصلاح والتنمية السياسية وتمارس ضغوطا في هذا الاتجاه نجد أن الأعضاء لم يعكسوا في إجاباتهم إدراكا لمثل هذه الظاهرة.

الخلاصــة

خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1. إن مفهوم التنمية السياسية؛ مفهوم واسع ذو معانٍ عدة، قابل للتطوير والتغيير؛ يتأثر تأثراً بالغاً بما يحيط به من بيئة محلية وإقليمية ودولية.
2. لا يزال مفهوم التنمية السياسية ، مفهوماً نظرياً في الدول النامية، بينما تنتهجه دول العالم المتقدم تطبيقاً عملياً، وتصدِّره لدول العالم الثالث، التي قد لا يتماشى وضعها السياسي والاقتصادي مع رؤى تلك الدول.
3. يعتبر عامل الثقافة السياسية أساساً لأي عضو من مؤسسات التشريع والرقابة ، وهم بحاجة لتنمية تلك الثقافات، كما أن الثقافة الوطنية بهذا الجانب تعتبر بيئة سليمة لتطبيق مفهوم التنمية السياسية الفاعلة.
4. يتبين لنا من الدراسة، أن غالبية عينة الدراسة كانوا ممن ينتمون إلى القطاع الحكومي والقطاع الخاص ؛حيث تشكل نسبتهم حوالي 57%، وهي الغالبية التي تؤثر على طبيعة صنع القرارات والتشريعات، مما ينعكس ذلك على عملية التنمية السياسية بين فئات المجتمع.
5. بينت الدراسة أن غالبية عينة الدراسة ممن يقطنون المدن الرئيسية، بنسبة 77.4% من مجمل أعضاء المجلس، وبالتالي تأخذ تلك المدن الحصة الأكبر في الخدمات التنموية، وتوجه السياسة التشريعية؛ والرقابية نحو التنمية السياسية التي تتفق مع بيئة وطبيعة المدن، وتحرم المناطق الريفية من حقها في عدالة التوزيع.
6. بينت الدراسة أن نسبة 21.6% من عينة الدراسة لأعضاء مجلس الأمة؛ممن مستواهم التعليمي أقل من الشهادة الجامعية الأولى، وهو مؤشر يبرر ضعف الثقافة السياسية لديهم، مما ينعكس ذلك سلباً على عملية التنمية السياسية.
7. تعتبر التنمية السياسية الفاعلة، هدفاً يراود صانعي القرار في الدول النامية، ويحتاج إلى جهود متكاتفة من كافة مؤسسات صنع القرار السياسي، والمؤسسات الرقابية، وغالبية فئات المجتمع، بغية تحقيق ذلك الهدف ليكون واقعاً طموحاً وركناً أساسياً من أركان التنمية الشاملة المستدامة.

التوصيـــــات

1. تشكيل لجنة وطنية عليا لبحث آلية وضع خطة شاملة، لتحقق رؤى وتطلعات الملك بتبنّي مشروع تنمية سياسية فاعلة توائم التنمية الشاملة والمستدامة، بغية تحقيق نقله نوعية تنموية في سلّم التقدم والتطور الحضاري.
2. إدخال تعديلات على قانون الانتخابات الأردني بما يلائم ويواكب تطورات العملية التنموية، تحقيقاً لعدالة وديمقراطية صنع القرار السياسي والتشريعي والرقابي التي تعتمد عليها بنية التنمية السياسية الفاعلة.
3. نشر الثقافة السياسية بين فئات وشرائح المجتمع بمختلف أطيافه، وفق آلية فاعلة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المختلفة ونشرها بحيث يعي المواطن ويثقف سياسياً؛ ليشارك بفعالية في تحقيق التنمية السياسية.
4. تبني مفهوم شامل للتنمية السياسية؛ مبني على دراسة مستفيضة للأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تؤثر في تحقيق التنمية السياسية لتستوفي الرؤية الواضحة أمام المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية والرقابية.

قائمة المصادر والمراجع

أ. الوثائق:

2. الدستور الأردني لعام 1952.
3. كتاب التكليف السامي الموجه لحكومة معالي رئيس الوزراء السيد فيصل الفايز بتاريخ: 2003/10/22م.
4. إستراتيجية وخطة عمل لتحقيق التنمية السياسة في الأردن، وزارة التنمية السياسية، عمّان،2004.

ب. المراجع العربية:

1. بدوي، محمد طه، النظرية السياسية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1996.
2. الزيات، د.عبد الحليم، التنمية السياسية(دراسة في الاجتماع السياسي)، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002م.
3. عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة(دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، 1994م.
4. الفار، إبراهيم عبد الوكيل، خطوة بخطوة مع التحليل العلمي، كلية التربية/جامعتي(طنطا، قطر)، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، الدوحة/قطر،1995.
5. القطاطشة، محمد ؛و،العدوان، مصطفى،(تحرير) التنمية السياسية في الأردن ،منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية في الأردن،عمّان، 2004.
6. هيجوت، ريتشارد ، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن،و محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، عمّان، 2001.
7. د. وهبان، أحمد، التخلّف السياسي وغايات التنمية السياسية(رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، جامعة الإسكندرية/كلية التجارة، مصر،2000م.
8. وهبان، د. أحمد، التخلّف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2003.

9. د.الحموري محمد، "التنمية السياسية من أين نبدأ وكيف نبدأ"،مجلّة نقابة المحامين الأردنيين،العدد الصادر في آذار، 2004م.

ب. الأجنبية:

1. Henderson I, Fisher M. “SPSS Mode Simple”, Second Edition, Wands worth Publishing, Co Belmont-1993.
2. Weiner, Myron and Huntington, Samuel (ed)، “Understanding Political Development” Boston 1987.
3. Huntington, Samuel “Political order in the changing Society”, new Haven: Yale University Press 1968.
4. Lucian Pie, and Verbal Sidney, “Political Culture and Political development”, New Jersey, Princeton University, Press 1972.
5. Piggott A. Richard, “Political development theory”, Rutledge London 1989.
6. Lapalompara, Josef (ed)، “Bureaucracy and Political Development”, Princeton University Press, Princeton 1963.
7. Tabachnick, B. G, and Fidel L. S. (1983),”Using Multivariate Statistics”, Harper and Row Publishers, New York.